بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده.

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد :

فهذا رد جملة من الشبهات المتعلقة بالقرآن العظيم، من جهة اختلاف القراءات، ورسم المصحف.

ومجملها خمس شبه ذكرتها، ورددت عليها، بفضل الله وتوفيقه.

والله أسأل أن يتقبل جميع عملي خالصا لوجهه الكريم.

كتبه

محمد بن عمر بن سالم بازمول

المدخل

تعريف الشبهة وضوابط الرد عليها

تعريف الشبهة وأهمية كشفها:

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة : "(شبه) الشين والباء والهاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تشابُه الشّيءِ وتشاكُلِهِ لوناً وَوَصْفاً. يقال شِبْه وشَبَه وشَبيه. والشّبَهُ من الجواهر: الذي يشبه الذّهَب. والمشَبِّهَات من الأمور: المشكلات. واشتبه الأمرانِ، إذا أَشْكَلاَ"اهـ(١).

قال الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) رحمه الله: "والشبهة هو أن لا يتميز أحد الشيئين من الآخر لما بينهما من التشابه عينا كان أو معنى. قال: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهاً﴾ (البقرة: من الآية٢٥) أي : يشبه بعضه بعضا لونا لا طعما وحقيقة. وقيل: متماثلا في الكمال والجودة. ... ... وقوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: من الآية٧) والمتشابه من القرآن ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره إما من حيث اللفظ أو من حيث المعنى. فقال الفقهاء : المتشابه ما لا ينبئ ظاهره عن مراده"اهـ(٢) .

والشبهات جمع شبهة، وسميت شبهة لأنها مبنية على ما يظنه أصحابها دليلاً علمياً فتشبه الحق، والحقيقة ليست كذلك، فالشبهة عبارة عن تشبيه الباطل بالحق، فإذا شبّه الباطل بالحق من جهة أن الباطل يظن أن له دليلاً وبرهاناً، فيعارض به الحق،

---

(١) معجم مقاييس اللغة: (٣/٢٤٣).

(٢) المفردات ص٢٥٤.

صار هذا الباطل بما يظن معه من الدليل شبهة.

والشبهة والمشَبَّهة هي المسائل المعضلة أو المشكلة التي تلتبس على الناس كما جاء في بعض ألفاظ حديث النعمان بن بشير المشهور(١)قال «الْحَلاَلَ بَيِّنٌ، والْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشَبَّهات» أو «مُشْتَبِهَاتٌ» سميت مشبَّهة ومشتبهة لأنّ الأمر فيها يشتبه على الناظر فيه، وهكذا الشبهة تُلقى؛ يلقيها الشيطان أو يلقيها أعوانه أو تأتي في الذهن فيشتبه معها الحق ويشتبه الباطل معها بالحق، فيصبح الأمر غير واضح بها.

أهمية كشف الشبهات :

إنّ إزالة وكشف الشبهات من أصول هذا الدين؛ لأن الله جل وعلا رد على المشركين في القرآن ودحض شبهاتِهم وأقوالَهم، قال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾ (الشورى:١٦). وكل من يجادل بالباطل ليست له حجة أو علم، لكن يحتج بأمور يظنها علماً ، فحجته داحضة.

والرد على أهل البدع والباطل والذب عن الإسلام، باب من أبواب الجهاد؛ وقد سمى الله عزوجل الرد على الكافرين في العهد المكي جهاداً، قال تعالى: ﴿فَلا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَاداً كَبِيراً﴾ (الفرقان:٥٢).

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، حديث رقم (٥٢)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال، وترك الشبهات، حديث رقم (١٥٩٩)، ولفظ الحديث عند البخاري: "عَنْ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ". وعند مسلم بلفظ: "مشتبهات".

ويقول ابن تيمية رحمه الله: "والمناظرة تارة تكون بين الحق والباطل.

وتارة بين القولين الباطلين لتبين بطلانهما أو بطلان أحدهما أو كون أحدهما أشد بطلانا من الآخر؛ فإن هذا ينتفع به كثيرا في أقوال أهل الكلام والفلسفة وأمثالهم، ممن يقول أحدهم القول الفاسد، وينكر على منازعه ما هو أقرب منه إلى الصواب؛

فيبين أن قول منازعه أحق بالصحة إن كان قوله صحيحا.

وأن قوله أحق بالفساد إن كان قول منازعه فاسدا، لتنقطع بذلك حجة الباطل، فإن هذا أمر مهم إذ كان المبطلون يعارضون نصوص الكتاب والسنة بأقوالهم؛

فإن بيان فسادها أحد ركني الحق وأحد المطلوبين، فإن هؤلاء لو تركوا نصوص الأنبياء لهدت وكفت، ولكن صالوا عليها صول المحاربين لله ولرسوله، فإذا دفع صيالهم وبين ضلالهم كان ذلك من أعظم الجهاد في سبيل الله"اهـ[1].

و قال ابن قيم الجوزية: "أما جهاد الشيطان فمرتبتان :

إحداهما : جهاده على دفع ما يلقى إلى العبد من الشبهات والشكوك القادحة في الإيمان.

الثانية : جهاده على دفع ما يلقي إليه من الإرادات الفاسدة والشهوات فالجهاد الأول يكون بعدّة اليقين والثاني يكون بعدّة الصبر قال تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآياتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (السجدة:٢٤).

فأخبر أن إمامة الدين إنما تنال بالصبر واليقين فالصبر يدفع الشهوات والإرادات الفاسدة واليقين يدفع الشكوك والشبهات"اهـ[2].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/٢٨١).

(٢) زاد المعاد (٣/١٠).

ومن جهاد أهل الباطل ودفع صيالهم على أهل الحق: أهل السنة، أن يرد على شبهاتهم، وما يظنونه أدلة لهم على باطلهم، حتى يحذرها المسلم.

حكم كشف الشبهات :

وإزالة الشبه التي شبه بها أعداء الملة وأعداء الدين فرض من فروض الكفايات في هذه الشريعة وواجب من الواجبات، لا بد أن يوجد من يقوم به وإلا أثم الجميع.

ومن أهم الموارد لهذا الموضوع كتب الردود، ولذا نجد أنها من أوائل المصنفات، بل لا يكاد يوجد كتاب حديثي مبوب إلا وتضمن في أبوابه تراجم فيها الرد على المخالفين.

و ليس كل من رد حديثا هو من أصحاب الأغراض الباطلة، والأهواء الردية، فقد يحصل أن بعض الفضلاء بل وأهل العلم من يؤديه اجتهاده إلى إنكار بعض الأحاديث وردّها، وهذا ليس بمنهج له، و لا سبيل له يسلكه دائماً، لكن قام عنده في هذا الحديث بعينه ما جعله ينتقده ويرده، فخالف فيه ما عليه أهل العلم من حيث لا يشعر. ومن القرائن الدالة على أنه ليس من أهل الأغراض الخبيثة، والأهواء الردية:

١) أن هذا ليس بمنهج له.

٢) أن طريقته عموماً تعظيم السنة، واتباعها.

٣) شهادة أهل العلم له بالفضل .

٤) أن لا يظهر قصد له في رد السنة عموماً.

٥) أن ما صدر منه دافعه فيه الاجتهاد في أن لا يدخل إلى السنة ما ليس منها، أو ما ظن باجتهاده أنه ليس منها[١].

---

(١) وهذا وجه ما تجده من روايات عن السيدة عائشة أم المؤمنين وزوج الرسول ^ الصادق الأمين، من دفعها بعض

=

وبعض الأصناف قد تجتمع في فرقة واحدة؛

فالقرآنيون مثلاً احتجوا بشبه ترجع إلى النقل وشبه ترجع إلى الثبوت. والمستشرقون والعقلانيون سلكوا عامة المسالك فهم يجترون الباطل من الجميع ويلوكونه ويروحون به ويجيئون فيه. وقد تتشابه الشبه أحياناً عند عدة طوائف، وهم يصيغونها من الجهة التي يريدونها مؤيدة لباطلهم. ومن نظر في كتب الردود وجدها متشابهة في فحواها، وإنما تتعدد الصياغة، وأسلوب طرح الرد تبعاً لأسلوب صياغة الشبهة.

و الجهات التي تقع منها الشبهة:

الشبهة إحداث في الشريعة [والإحداث في الشريعة إنما يقع من الجهات التالية:

إمّا من جهة الجهل.

وإمّا من جهة تحسين الظن بالعقل.

وإمّا من جهة اتباع الهوى، في طلب الحق.

وهذا الحصر بحسب الاستقراء، من الكتاب والسنة، إلا أن الجهات الثلاث، قد تنفرد وقد تجتمع، فإذا اجتمعت فتارة تجتمع منها اثنتان، وتارة تجتمع الثلاث.

فأمّا من جهة الجهل؛ فتارة تتعلق بالأدوات التي بها تفهم المقاصد، وتارة تتعلق بالمقاصد.

وأمّا من جهة تحسين الظن؛ فتارة يشرك في التشريع مع الشرع، وتارة يقدِّم عليها، وهذان النوعان يرجعان إلى نوع واحد.

=

ما يرويه الصحابة، واستدراكها عليهم، وقد جمعه وأجاب عنه الزركشي في كتابه: "الإجابة عن ما استدركته السيدة عائشة رضي الله عنها على الصحابة". وهو مطبوع متداول.

وأمّا من جهة اتباع الهوى؛ فمن شأنه أن يغلب الفهم حتى يقلب صاحبه الأدلة، ويلوي أعناق النصوص، أو يستند إلى غير دليل، وهذان النوعان يرجعان إلى نوع واحد.

فالجميع أربعة أنواع، وهي:

١- الجهل بأدوات الفهم.

٢- والجهل بالمقاصد.

٣- وتحسين الظن بالعقل.

٤- واتباع الهوى](١).

ومنه تعلم أن الشبه على نوعين :

الأول : ما كان منها من باب التباس الأمور بسبب الجهل، وتحسين الظن بالعقل، وهذا لا يسلم منه حتى بعض طلاب الحق، فقد تلتبس على المسلم أمور غامضة بالنسبة إليه، لا يعلمها كثير من الناس، كما قال الرسول ﷺ: "وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ"(٢)؛

فأفاد حصول أمور تلتبس على كثير من الناس.

وأفاد أن بعض الناس وهم العلماء يعلمونها ويميزونها، فلا تشتبه عليهم.

وأفاد تجويز حصول ذلك من جهة مقدار علم الناس وفهمهم.

الثاني : ما كان من باب إتباع الهوى والبدعة والإمعان فيه، حيث ترى بعض الناس يريد الاعتراض على ما يقرره العلماء لأنه لا يعجبه و لا يرضيه، أو لا يوافق ما

---

(١) الاعتصام (٢/٢٩٣).

(٢) حديث صحيح سبق تخريجه.

يعتقد أنه الحق، فيشغب بالاعتراض وإلقاء الشبه، إمعاناً في الباطل، غياً وعدوناً. وهذا مسلك أهل الضلال وأهل الباطل.

والغرض من بيان جهات الاشتباه أن لا يظن أن كل من وقع في هذه الشبه هو من أهل الأهواء، بل قد يقع المسلم الذي لا يتبع هواه فيها جهلاً، والواجب عليه إذا بلغه البيان أن يستفيد ويرجع عن الباطل الذي كان عليه، فإن الحق هو طلبة المسلم، وليس بين مسلم والحق عداء إن شاء الله تعالى!

علامات أصحاب الأهواء:

منها أنه لا يذعن للحق والدليل إذا ما استبان.

ومنها أن يغالط الحق وأهله.

ومنها أن لا يجرى على سنن السلف الصالح في الاستدلال.

ومنها أنه لا يلتزم بأدب الحوار.

ومنها أن مقصوده إبطال السنن، ورد كلام مخالفه لا طلب الحق وقبوله.

ومنها الطعن في العلماء أهل الحديث والأثر، وترك الرجوع إليهم.

ومنها أنه عرف من منهجه العداء للسنة وطلب ردها.

ضوابط بحث هذه الموضوعات:

بحث هذه المسائل وعرضها له عند العلماء ضوابط لابد من مراعاتها، وذلك أن الشبه في الدين كالأمراض والأوبئة، لا يجوز نشرها بين الناس، حتى لا يصبح الناس مرضى القلوب! إذ الشبه من أمراض القلوب!

وقد جاء عن بعض السلف وصف البدعة وصاحبها كمن به جرب، يخشى أن

يعدي من يصاحبه[1] ، فهي مرض تمرض القلب[2] ، ومعلوم أن الشبهة بريد البدعة، والبدعة بريد الكفر!

ومن هذه الضوابط:

١) أن لا يورد من الشبه إلا ما هو بين الناس، فتتكلم وتعالج الواقع، وإلا كان في ذلك المزيد من إحداث البلبلة والفتن التي لا تنبغي بين المسلمين. وهذا يدل عليه منهج السلف عموماً، فإذا كانوا يكرهون الكلام في المسائل التي لم تحدث وتنزل فمن باب أولى الشبه والبدع. قال ابن رجب رحمه الله عند كلامه على حديث أبي هريرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ" رواه البخاري ومسلم[3]، قال: "كان كثير من الصحابة والتابعين يكرهون السؤال عن الحوادث قبل وقوعها ولا يجيبون عن ذلك:

قال عمرو بن مرة : خرج عمر على الناس فقال: أحرج عليكم أن تسألون عن ما لم يكن فإن لنا فيما كان شغلا[4] .

---

(١) انظر السنة لعبدالله بن أحمد بن حنبل (١/١٨٩)، الإبانة الكبرى (٢/٥١٣)، حلية الأولياء (٢/٢١٥).

(٢) ومن كلامهم في ذلك: "لا تجالسوا أصحاب الأهواء فإنهم يمرضون القلب" الإبانة الكبرى (٢/٥٢١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، حديث رقم (٧٢٨٨)، ومسلم في كتاب الحج، باب ، حديث رقم (١٣٣٧)، واللفظ لمسلم.

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه: رقم (٦١٢)، وروى أبو داود في الزهد (٨٣) عن قبيصة بن جابر عن عمر نحوه، في أثر طويل. وروى الدارمي في السنن (١/٢٤٤برقم١٢٦)، وأبو خيثمة في العلم رقم (١٢٥)، وابن شبَّة في تاريخ المدينة (١٣١٦)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/٣٠٥-٣٠٤برقم٣١٧-الإيمان)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٠٦٩) و(١٠٧٢)، والبيهقي في المدخل إلى السنن برقم (٢٩٢) و(٢٩٣)، من طريقين عن طاووس قال: قال عمر: إنه لا يحلُّ لأحد أن يسأل عما لم يكن، إن الله تبارك وتعالى قد قضى

=

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لا تسألوا عما لم يكن فإني سمعت عمر رضي الله عنه لعن السائل عما لم يكن[1] .

وكان زيد بن ثابت إذا سئل عن شيء يقول: كان هذا؟ فإن قالوا: لا. قال: دعوه حتى يكون[2] .

وقال مسروق : سألت أبي بن كعب عن شيء فقال: أكان بعد فقلت: لا. فقال: أجمنا يعني أرحنا حتى يكون، فإذا كان اجتهدنا لك رأينا[3] .

وقال الشعبي : سئل عمار عن مسألة فقال: هل كان هذا بعد؟ قالوا: لا قال.

=

فيما هو كائن. قال حسين أسد محقق سنن الدرامي: "إسناده صحيح"اهـ وذكر في فتح الباري (٢٦٦/١٣)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة تحت الحديث رقم (٨٨٢)، جملة من الآثار في ذلك.

(١) أخرجه الدارمي في السنن (٢٤٢/١برقم١٢٣)، وأبو خيثمة في العلم برقم (١٤٤)، والخطيب في الفقيه والمتفقه برقم (٦١٣) و(٦١٤)، وابن عبد البر في الجامع برقم (١٠٦٠) و(١٠٧٩). وقال حسين أسد محقق سنن الدارمي: "إسناده جيد"اهـ وصحح إسناده الألباني في كلامه على الحديث رقم (٨٨٢) في سلسلة الأحاديث الضعيفة.

(٢) أخرجه الدرامي في سننه (٢٤٣/١، تحت رقم ١٢٤) عن الزهري قال: بلغنا أن زيد بن ثابت الأنصاري رضوان الله عليه كان يقول: ..."، والآجري في أخلاق العلماء (ص١٠٥)، وابن بطة في الإبانة (٤٠٩/١برقم٣١٨-الإيمان)، والخطيب في الفقيه والمتفقه برقم (٦١٥)، وابن عبد البر في الجامع برقم (١٠٧٤)، من طريق خارجة بن زيد عن أبيه. ورواه أبو خيثمة في العلم برقم (٧٥)، والآجري في أخلاق العلماء ص(١٠٦-١٠٥)، ومن طريق أبي خيثمة الخطيب في الفقيه والمتفقه (٦١٧)، من طريق موسى بن عُلَي عن أبيه عن زيد نحوه. وحسن إسناد الأثر عند ابن عبدالبر من طريق خارجة بن زيد عن أبيه زيد محقق سنن الدارمي (٢٤٣/١).

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٥٠٠/٣)، وأبو خيثمة في العلم برقم (٧٦)، ومن طريقه والخطيب في الفقيه والمتفقه برقم (٦١٨)، وابن عبد البر في الجامع برقم (٨١٥)، ورواه والدارمي في السنن (٦٨/١برقم١٥٠)، والآجري في أخلاق العلماء ص(١٠٦)، وابن عبد البر في الجامع (١٠٧٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٤٠٨/١برقم٣١٥ و٣١٦-الإيمان). وصحح إسناده الألباني في كلامه على الحديث رقم (٨٨٢) في سلسلة الأحاديث الضعيفة.

فدعونا حتى يكون فإذا كان تجشمناه لكم[1] .

وعن الصلت بن راشد قال: سألت طاوسا عن شيء فانتهرني فقال: أكان هذا؟ قلت: نعم قال: آلله قلت: آلله أصحابنا أخبرونا عن معاذ بن جبل ﷺ أنه قال: يأيها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فيذهبكم هاهنا وهاهنا فإنكم إن لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل سدد أو قال وفق[2]"اهـ[3].

٢) أن لا يتوسع في شرح الشبهة وبسطها في المجلس، فقد تعلق في قلوب بعض الحاضرين، ويأت الرد ضعيفاً لا يزيلها. ولذلك نهوا عن مجالستهم بله مخاطبتهم والسماع لكلامهم؛

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لا تجالس أهل الأهواء ، فإن مجالستهم

---

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٥٦/٣)، وإسحاق في مسنده (٦٠٣/١٢برقم٣٠٢٨)، وعنه الدارمي في السنن (٢٤٣/١ – ٢٤٤، برقم١٢٥)، ورواه الخطيب في الفقيه والمتفقه برقم (٦١٩). وحسنه لغيره محقق سنن الدارمي (٢٤٤/١)، قال: الشعبي لم يسمع من عمار . وصحح إسناده الألباني في كلامه على الحديث رقم (٨٨٢) في سلسلة الأحاديث الضعيفة. وقال في المطالب العالية تحت حديث رقم (٣٠٢٨): "هذا موقوف رجاله ثقات ، وهو صحيح ، إن كان الشَّعبي سمع من عمار رضي الله عنه"اهـ قلت: الشعبي لا يكاد يرسل إلا صحيحا. كما في ترجمته في التهذيب.

(٢) أخرجه الدارمي (٢٥٦/١برقم١٥٥)، والآجري في أخلاق العلماء ص(١٠٦-١٠٧)، وابن بطة في الإبانة (٣٩٥/١- ٣٩٦، تحت رقم ٢٩٣)، والداني في السنن الواردة في الفتن (٤٢٥/١، تحت رقم ٣٦٥)، (٧٤١/٣، برقم٣٦٣)، والخطيب في الفقيه والمتفقه برقم (٦٣١)، والبيهقي في المدخل برقم (٢٩٦). ونقل محقق الإبانة عن الحافظ تحسين إسناده، وهو في المطالب العالية كما قال تحت حديث رقم (٣٠٣٠). وصحح إسناده محقق سنن الدارمي.

(٣) جامع العلوم والحكم (٢٨٥/١/الفحل).

ممرضة للقلوب"(١).

عن الحسن قال : "لا تجالس صاحب بدعة فإنه يمرض قلبك"(٢).

عن سفيان الثوري قال: "من جالس صاحب بدعة لم يسلم من إحدى ثلاث :

إما أن يكون فتنة لغيره.

وإما أن يقع في قلبه شيء فيزل به فيدخله الله النار.

وإما أن يقول: والله ما أبالي ما تكلموه، وإني واثق بنفسي، فمن أمن الله على دينه طرفة عين سلبه إياه"(٣).

عن أبي قلابة رحمه الله قال: "لا تجالسوا أهل الأهواء و لا تجادلوهم فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون"(٤).

وقد كانوا يكرهون إيراد علل الحديث والتوسع فيها أمام العامة لما يخشى من تأثرهم بها، قال ابن رجب رحمه الله: "وقد ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة : "أنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب، فيما مضى من عيوب

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة: (٤٥٢/١رقم١٣٣)، وعنه ابن بطة في الإبانة: (٤٣٨/٢رقم٣٧١).

(٢) أخرجه ابن وضاح في كتاب فيه ما جاء في البدع / تحقيق بدر البدر/ ص١٠٤، وبنحوه ص١١٠، وابن بطة في الإبانة: (٤٣٨/٢رقم٣٧٣-الإيمان).

(٣) أخرجه ابن وضاح في كتاب فيه ما جاء في البدع / تحقيق بدر البدر/ ص١٠٤.

(٤) أخرجه الدارمي في باب اجتناب أهل الأهواء وأهل البدع والخصومة (٣٨٧/١، تحت رقم ٤٠٥)، ، وفي كتاب السنة لعبدالله بن أحمد (١٣٧/١) تحت رقم (٩٩)، وفي كتاب فيه النهي عن البدع لابن وضاح ص٩٩، والشريعة (٤٣٥/١)، والإبانة لابن بطة (٤٣٥/٢) وشرح السنة للالكائي (١٣٤/١). وصحح إسناده محقق سنن الدارمي.

الحديث، لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا".

وهذا كما قال أبو داود ، فإن العامة تقصر أفهامهم عن مثل ذلك، وربما ساء ظنهم بالحديث جملة إذا سمعوا ذلك .

وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل. وكان مقصوده بذلك الطعن في الحديث جملة والتشكيك فيه. أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سماه بكتاب المدلسين، وقد ذكر كتابه هذا للإمام أحمد فذمه ذماً شديداً. وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء.

قال المروذي : "مضيت إلى الكرابيسي وهو إذ ذاك مستور يذب عن السنة ويظهر نصرة أبي عبد الله، فقلت له: إن "كتاب المدلسين" يريدون أن يعرضوه على أبي عبد الله، فأظهر أنك قد ندمت حتى أخبر أبا عبد الله. فقال لي : "إن أبا عبد الله رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق، وقد رضيت أن يعرض كتابي عليه، وقال: قد سألني أبو ثور وابن عقيل وحبيش أن أضرب على هذا الكتاب، فأبيت عليهم، وقلت: بل أزيد فيه، ولجّ في ذلك وأبى أن يرجع عنه .

فجيء بالكتاب إلى أبي عبد الله وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن على الأعمش والنصرة للحسن بن صالح .

وكان في الكتاب : "إن قلت: إن الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج فهذا ابن الزبير قد خرج"(١).

---

(١) ابن الزبير رضي الله عنه لم يخرج على عبدالملك بن مروان؛ وإنما استقل بولايته في زمن لم يوجد فيه من يلي الأمر، ويحدثنا عن هذا ابن تيمية رحمه الله (في منهاج السنة النبوية (٥٢٤/٤-٥٢٢)) فيقول: "إن ابن الزبير لما جرى بينه =

فلما قرئ على أبي عبد الله قال : "هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به ، حذروا عن هذا" ونهى عنه .

وقد تسلط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن على أهل الحديث،كابن عباد الصاحب ونحوه، وكذلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس . إما أنه يخفى عليه أمرها، أو لا يخفى عليه – في الطعن في الأعمش، ونحوه، كيعقوب الفسوي، وغيره .

وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظاً لسنة النبي ﷺ، وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعللة، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات ، فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله عليه وسلم حقاً ، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون

=

وبين يزيد ما جرى من الفتنة واتبعه من اتبعه من أهل مكة والحجاز وغيرهما، وكان إظهاره طلب الأمر لنفسه بعد موت يزيد، فإنه حينئذ تسمى بأمير المؤمنين وبايعه عامة أهل الأمصار إلا أهل الشام؛ ولهذا إنما تعد ولايته من بعد موت يزيد، وأما في حياة يزيد فإنه امتنع عن مبايعته أوّلا، ثم بذل المبايعة له فلم يرض يزيد إلا بأن يأتيه أسيرا فجرت بينهما فتنة وأرسل إليه يزيد من حاصره بمكة، فمات يزيد وهو محصور، فلما مات يزيد، بايع ابن الزبير طائفة من أهل الشام والعراق وغيرهم. وتولى بعد يزيد ابنه معاوية بن يزيد ولم تطل أيامه، بل أقام أربعين يوما أو نحوها وكان فيه صلاح وزهد ولم يستخلف أحدا؛ فتأمر بعده مروان بن الحكم على الشام ولم تطل أيامه. ثم تأمر بعده ابنه عبد الملك وسار إلى مصعب بن الزبير نائب أخيه على العراق فقتله، حتى ملك العراق وأرسل الحجاج إلى ابن الزبير فحاصره وقاتله حتى قتل ابن الزبير، واستوثق الأمر لعبدالملك ثم لأولاده من بعده، وفتح في أيامه بخاري وغيرها من بلاد ما وراء النهر فتحها قتيبة بن مسلم نائب الحجاج بن يوسف الذي كان نائب عبد الملك بن مروان على العراق مع ما كان فيه من الظلم، وقاتل المسلمون ملك الترك خاقان وهزموه وأسروا أولاده، وفتحوا أيضا بلاد السند، وفتحوا أيضا بلاد الأندلس، وغزوا القسطنطينية وحاصروها مدة، وكانت لهم الغزوات الشاتية والصائفة"اه.

الحديث انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص ، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به"اهـ(١).

وقال الثوري رحمه الله: "من سمع ببدعة فلا يحكها لجلسائه، لا يلقها في قلوبهم".

قال الذهبي رحمه الله: "أكثر أئمة السلف على هذا التحذير، يرون أن القلوب ضعيفة، والشبه خطافة"اهـ(٢).

وقد أنكر أحمد بن حنبل على الحارث المحاسبي رحمهما الله تصنيفه في الرد على المعتزلة، فقال الحارث: الرد على البدعة فرض فقال أحمد: نعم، ولكن حكيت شبهتهم أولاً ثم أجبت عنها، فيم تأمن أن يطالع الشبهة من يعلق ذلك بفهمه، ولا يلتفت إلى الجواب أو ينظر في الجواب ولا يفهم كنهه؟(٣).

٣) أن لا تذكر الشبهة إلا ومعها الرد، بلا إحالة، وقد انتقد بعض العلماء تفسير الرازي بأنه يأتي بالشبهة نقداً وبالرد نسيئة.

٤) من منهجهم إذا انتشرت البدعة، وكان لأصحابها شبهاً تعلقوا فيها بآيات وأحاديث، أن يهتموا بالرد والبيان، دون الدخول في القضايا العقلية البحتة، وهذا منهم لأن من وظيفة العلماء بيان القرآن والسنة وإزالة شبه الاستدلال الباطل عنهما، تعظيماً وتوقيراً لما أوجب الله تعظيمه وتوقيره، وتزهيداً للناس عن الخوض في الدين بالطرق العقلية والمناهج الكلامية، فإن احتاجوا لذلك خاضوه ولكن بقدر.

---

(١) شرح علل الترمذي /العتر/ (٢/٨٠٦-٨٠٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/٢٦١).

(٣) المنقذ من الضلال ص٣٥.

٥) من منهج السلف الصالح الاهتمام بالكتب التي تبين المنهج العام، ومن خلال بيانهم للمنهج العام يشيرون إلى رد الشبه، في تراجم الأبواب، كما تراه بوضوح عند البخاري في صحيحه، أو بإفراد موضوع بجمع ما فيه من الروايات والأحاديث، وهذا شأن الكثير من الأجزاء المفردة لأهل الحديث، فلما حدثت الشبه في القدر أفرد هذا الموضوع بالتصنيف، ولما حدثت الشبه في النبيذ أفرد موضوع الأشربة بالتصنيف، ولما حدثت الشبه في مسألة خلق أفعال العباد أفردت بالتصنيف، ... وهكذا.

وهذا يبين أن **لرد الشبه في تصانيف السلف ثلاثة طرق**:

الأول : من خلال إفرادها بالتصنيف المباشر عنها. كالرد على الجهمية والزنادقة لأحمد بن حنبل، وكالرد على بشر المريسي لعثمان بن سعيد الدارمي، وكالرد على المعتزلة في مسألة خلق أفعال العباد للبخاري.

الثاني : من خلال مصنفاتهم العامة في بيان المنهج العام، كالمصنفات والموطآت، والجوامع والسنن، فهي تشتمل على تراجم وأبواب في رد الكثير من الشبه.

الثالث : من خلال جمع المرويات في الموضوع وسردها.

وقد يجتمع في بعض المصنفات الرد بهذه الطرق جميعها أو ببعضها كما تراه في كتاب الشريعة للآجري، وكتاب اللالكائي(١).

٦) عدم الدخول مع أصحاب البدع والمخالفات في مناظرات علنية ما أمكن،

(١) وهو "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم"، واللالكائي هو أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، نسبة إلى بيع اللوالك، وهي التي تلبس في الأرجل؛ كما في الأنساب للسمعاني (٦٦٩/٥)، توفي -رحمه الله- سنة ٤١٨هـ، وقد طبع كتابه بتحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان، نشر دار طيبة، الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ، والطبعة الثانية ١٤١١هـ.

لأن فيها تمكيناً لأصحاب الباطل من تقرير باطلهم فقد يسمعه بعض العامة فيستقر في نفسه، والشبه خطافة والنفوس ضعيفة. والقاعدة: "لا ضرر و لا ضرار".

٧) الدعوة إلى هجر أهل البدع والباطل، ووجوب ذلك إذا كان يحقق مصلحة. والمصلحة في ذلك إمّا تعود إلى المهجور في رجوعه عن بدعته وباطله. وإمّا تعود إلى الهاجر في وقاية نفسه من التأثر بما عليه المهجور من الباطل، بحيث يخشى على نفسه منه إذا ما خالطه أن يتأثر ببدعته وباطله. وإمّا تعود إلى غيرهما بحيث لو لم يهجر ظن من لم يعرفه ببدعته أنه على حق إذا رأى أهل السنة يخالطونه ولا يجتنبونه، أو يظن أن معه ما يرجى من الخير بسبب ما يرى من تكثير أهل السنة سواده..

الفصل الأول : تعريف القرآن العظيم، وفضله.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : تعريف القرآن العظيم.

المبحث الثاني : فضل القرآن العظيم.

وإليك بيانهما.

المبحث الأول: تعريف القرآن العظيم.

اختلف العلماء في الوجه اللغوي لتسمية القرآن قرآنًا:

١- قال بعضهم: هو علم مرتجل[١] من أول الأمر وضع علمًا على كتاب الله - تعالى-، غير مهموز.

وعليه فإنه يُلفظ بدون همز، وبه قرأ ابن كثير وهو مروي عن الشافعي[٢].

٢- وقال بعضهم: القرآن وصف على وزن (فعلان)، واختلفوا في وجه الاشتقاق:

فقيل: من القرء بمعنى الجمع والضم والتأليف.

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢١٠هـ): «إنما سمِّي قرآنًا لأنه يجمع السور فيضمها..» وأشار إلى أن هذه التسمية خاصة بالكتاب المنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - فقال: «والقرآن اسم كتاب الله خاصة ولا يسمى به شيء من سائر الكتب غيره»[٣].

وقيل: القرآن وصف مشتق من التلاوة والقراءة.

وهذا القول اختيار ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) حيث قال: «والواجب أن

---

(١) يعني: غير منقول. وانظر: «الإتقان» (أبو الفضل) (١/١٤٦).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/٦٢)، «مناقب الشافعي» للرازي، ص: [١٩١]، «الإتقان» (أبو الفضل) (١/١٤٦) تعليق: أحمد شاكر على «الرسالة» للشافعي، ص: [١٤].

(٣) «مجاز القرآن» (١/١).

يكون تأويله... من التلاوة والقراءة وأن يكون مصدرًا من قول القائل: «قرأت» كقولك: «الخسران» من «خسرت»، و«الغفران» من «غفر الله لك، و«الكفران» من «كفرتك»، و«الفرقان» من «فرّق الله بين الحق والباطل». اهـ[1].

قال د. محمد دراز[2](ت: ١٣٧٧هـ) رحمه الله: «القرآن في الأصل مصدر على وزن فعلان بالضم كـ «الغفران»، و«الشكران»، و«التكلان» تقول: قرأته قرءًا وقراءة وقرآنًا بمعنى واحد، أي: تلوته.

وقد جاء استعمال القرآن بهذا المعنى المصدري في قوله - تعالى -: [**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ* فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**] (القيامة:١٧ – ١٨)، أي: قراءته.

ثم صار علمًا شخصيًا لذلك الكتاب الكريم، وهذا هو الاستعمال الأغلب ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾(الإسراء:٩).

روعي في تسميته قرآنًا كونه متلوًّا بالألسن، كما روعي في تسميته كتابًا كونه مدونًا بالأقلام، فكلتا التسميتين من تسمية شيء بالمعنى الواقع عليه"اهـ[3].

قلت: قيل في اشتقاق لفظة «القرآن» غير ذلك أيضًا، ولعل الراجح من ذلك جميعه: أن القرآن مصدر مشتق مهموز من قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا: ويرجح هذا ما يلي:

- أن من قال: إنه غير مهموز، قد أبعد في مورد الاشتقاق.

---

(١) «تفسير الطبري» (شاكر) (١/٩٤ - ٩٥، ٩٧).

(٢) محمد بن عبد الله دراز مفسر مفكر متبحر في الثقافات الإنسانية (١٣١٢-١٣٧٧هـ). ترجمته في مقدمة كتابه «المختار من كنوز السنة».

(٣) «النبأ العظيم»، ص: [١٢].

- أن القراء السبعة غير ابن كثير على همزه.

- أن قراءة التخفيف (غير مهموز) قد وجهت بأن ترك الهمزة فيها من باب التخفيف، ونقل حركتها إلى ما قبلها، ولم يوجه إثباتها كأنه الأصل(١).

- ومما يُضعف القول بأن أصل اشتقاق «القرآن» من «القرء» بمعنى الجمع والضم والتأليف ما قاله ابن جرير الطبري بعد حكايته لقول من قال: القرآن مصدر مشتق من القراءة، وقول من قال: القرآن مصدر مشتق من قرء قال: "ولكلا القولين اللذين حكيناهما وجه صحيح في كلام العرب غير أن أولى قوليهما بتأويل قول الله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ* فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ] (القيامة:١٧ — ١٨)، قول ابن عباس (يعني: تفسيره للآية بأن معناها: أن نقرئك فلا تنسي، وإذا تلي عليك فاتبع ما فيه).

لأن الله – جل شأنه – أمر نبيه في غير آية من تنزيله باتباع ما أوحي إليه ولم يرخص له من ترك اتباع شيء من أمره إلى وقت تأليفه القرآن له، فكذلك قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ] نظير سائر ما في آي القرآن التي أمر الله فيها باتباع ما أوحي إليه في تنزيله"اهـ(٢).

- أضف إلى هذا أن طائفة من كبار العلماء وأساطين أهل العلم قد صححوا هذا القول منهم ابن جرير الطبري واللحياني(٣) واختاره الألوسي(١) والزرقاني(٢)

---

(١) انظر: «لسان العرب» (١٣/٣٤٠)، «الإتقان» (١/٦٨).

(٢) «تفسير الطبري» (شاكر) (١/٩٦).

(٣) علي بن المبارك وقيل: ابن حازم، «بغية الوعاة»، ص: [٣٤٦].

(ت: ١٣٦٧هـ) ودراز[٣] (ت: ١٣٧٧هـ) وغيرهم، رحم الله الجميع وغفر لنا ولهم.

أمّا تعريف القرآن العظيم بالحد المنطقي: بالجنس[٤]، والفصل[٥]، بحيث يكون تعريفه حدًّا حقيقيًا فإنه صعب جدًّا بل صرح بعض أهل العلم بتعذره[٦] لأن التعاريف لا تكون إلا للكليات والقرآن عَلَمٌ جزئي مركب من الماهية[٧] ومشخصاتها والمشخصات لا تعرف إلا بالاطلاع عليها بالحواس كالإشارة مثلًا أو بالتعبير عنها باسم العَلَم.

وما ذكره العلماء من تعريف للقرآن إنما هو ضابط مميز وليس بحدّ مُعرّف[٨].

وعليه: فالتعريف الحقيقي للقرآن هو استحضاره معهودًا في الذهن أو مشاهدًا بالحس كأن تشير إليه مكتوبًا في المصحف أو مقرؤًا باللسان فتقول: هو ما بين هاتين الدفتين أو تقول: هو: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * الحمد لله رب العالمين﴾ إلى قوله

=

(١) «روح المعاني» (١/٨).

(٢) «مناهل العرفان» (١/٧).

(٣) «النبأ العظيم»، ص: [١٢].

(٤) الجنس: كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة، في جواب ما هو من حيث هو كذلك. «التعريفات» ص: [٧٨].

(٥) الفصل: كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره. «التعريفات» ص: [١٦٧].

(٦) «النبأ العظيم» ص: [١٤].

(٧) الماهية: حقيقة الشيء التي بها يكون هو. وانظر: «التعريفات» ص: [١٩٥].

(٨) «مناهل العرفان» (١/١٥)، «النبأ العظيم» ص: [١٤].

تعالى: ﴿من الجنة والناس﴾، وبغير هذا لا يمكن حده حدًّا حقيقيًا تامًّا([1]).

وقد ذكر العلماء - رحمهم الله تعالى - ضابطًا يُمَيِّز القرآن عن غيره، خلاصته: [القرآن كلام الله المنَزَّل على رسوله محمد - صلى الله عليه وسلم - بواسطة جبريل - عليه الصلاة والسلام - المنقول إلينا تواترًا، المتعبد بتلاوته، المعجز بأقصر سورة منه، المجموع بين دفتي المصحف المفتتح بسورة الفاتحة المختتم بسورة الناس]([2]).

وبتأمل هذا الضابط نجد أنه اشتمل على الشروط والقيود التالية:

١- أنه أخرج كلام غير الله بعبارة: «القرآن كلام الله»، فلا يسمى كلام الملك ولا كلام الرسول - صلى الله عليه وسلم - قرآنًا.

٢- وعبارة «المُنَزَّل على رسوله محمد - صلى الله عليه وسلم - بواسطة جبريل - عليه الصلاة والسلام-»: بينت أن المقصود هنا ما نزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - دون غيره من الأنبياء.

٣- وعبارة «المنقول إلينا تواترًا»: أدخلت القراءات المتواترة حقيقة أو حكمًا، وأخرجت القراءة الشاذة، والآحادية التي لم تتلق بالقبول، فلا تسمى قرآنًا بالضوابط التي ذكرناها([3]).

٤- وعبارة «المتعبد بتلاوته»: أخرجت الحديث القدسي والنبوي فلا يسميان

([1]) انظر: «مناهل العرفان» (١/١٤ - ١٥).

([2]) هذا الضابط عبَّرْتُ به من عندي مستفادًا من كلام العلماء - رحمهم الله - وانظر: «روضة الناظر»، ص: (٦٠ - ٦١)، «النبأ العظيم»، ص: [١٤].

([3]) وانظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٩ - ١٩).

قرآنًا.

٥- وعبارة «المعْجِز بأقصر سورة منه»: أخرجت ما ليس بمعجز(١).

(١) يرِدُ على هذا القيد: أن كون القرآن معجزًا ليس لازمًا بيِّنا إذ لا يعرفه إلا الأفراد من العلماء فضلًا عن أن يكون ذاتيًا، فكيف يصح جعله قيدًا للتعريف عن الحقيقة، والتعريف إنما يكون بالذاتيات أو باللوازم البينة؟. ويَرِدُ أيضًا: أن معرفة السورة متوقفة على معرفة القرآن وهذا دور؟ «روح المعاني» (١/ ٨ - ٩). قلت: والجواب: أن هذين الإيرادين غير واردين لأن هذا القيد لا يقصد به الحد وإنما المقصود به أن يكون ضابطًا مميزًا فقط. والدور هو: توقف الشيء على نفسه. انظر: «التعريفات»، ص: [١٠٥]، و«ضوابط المعرفة»، ص: [٣٣٣]. والدور هنا: أن معرفة القرآن متوقفة على معرفة السورة ومعرفة السورة متوقفة على معرفة القرآن.

المبحث الثاني : فضل القرآن العظيم.

[اعلم أن كتاب الله تعالى لما كان مفزع الطالب للحق بعد الإيمان، وكان محفوظًا كما وعد به الرحمن؛ دخل الشيطان على كثير من طريق تفسيره، وعدم الفرق بين التفسير والتحريف والتأويل والتبديل.

ولو كان لكل مبتدع أن يحمله على ما يوافق هواه؛ بطل كونه فرقًا بين الحق والباطل، وقد ثبت أنَّه يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق، وهذا لا يتمُّ إلا بحراسته من دعاوى المبطلين في تصرُّفاتهم واحتيالهم على التشويش فيه، ولبس صوادعه وقواطعه بخوافيه.

وهذه هذه!

فليهتمَّ المعظِّم له بمعرفتها، ويتأملها حق التأمُّل، ويتعرف على أسبابها ممن قد مارسها] (١) .

والقرآن العظيم كلامُ الله، منه بدأ، وإليه يعود(٢).

ليس هو اللفظ الدال على المعنى القائم بذاته سبحانه(٣).

---

(١) من كلام ابن الوزير في كتابه "إيثار الحق على الخلق"/ الكتب العلمية/ ص١٤٦.

(٢) "منه بدأ" معناه : أي هو المتكلِّم به، وهو الذي أنزله من لدنه، ليس هو كما تقول الجهمية: إنه خلق في الهواء أو غيره، أو بدأ من عند غيره. و "إليه يعود"، فمعناه: أنه يسرى به في آخر الزمان من المصاحف والصدور، فلا يبقى في الصدور منه كلمة، ولا في المصاحف منه حرف. انظر: مجموع الفتاوى: (١٧٥/٣-١٧٤).

(٣) الجهمية و المعتزلة يقولون: ليس لله كلام قائم بذاته، بل كلامه منفصل عنه مخلوق عنه. والمعتزلة يطلقون القول بأنه يتكلَّم بمشيئته، ولكن مرادهم بذلك أنَّه يخلق كلامًا منفصلًا عنه. والكُلَّابية والسالمية يقولون: إنه لا يتكلَّم بمشيئته وقدرته، بل كلامه قائم بذاته بدون قدرته ومشيئته، مثل حياته، وهم يقولون: الكلام صفة ذات، لا صفة فعل يتعلَّق بمشيئته وقدرته، وأولئك يقولون: هو صفة فعل، لكن الفعل عندهم هو المفعول المخلوق

=

قال ابنُ تيمية -رحمه الله-: "ومن الإيمان بالله وكتبه: الإيمان بأن القرآن كلام الله، منزَّل غيرُ مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأن الله تعالى تكلَّم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله على محمد هو كلام الله حقيقة، لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله، أو عبارة عنه، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه بذلك في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلِّغًا مؤدِّيًا. وهو كلام الله حروفُه ومعانيه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف"اهـ(١).

سمعه جبريل من الله -سبحانه وتعالى-، وبلَّغه للرسول ﷺ كما سمعه، وبلَّغنا إيَّاه رسولُ الله ﷺ كما سمعه(٢).

ألفاظُه لها قدسيتُها؛ فهو متعبَّد بلفظه، معجِزٌ في نظمه.

والقرآن كتابُ هداية ودلالة.

صالح ومصلح لكل زمان ومكان.

وليس معنى ذلك أن يُهجَر تفسيرُه المأثور، بل معنى ذلك أن فيه حكم كل ما نحتاجه، بدلالة عمومه وإطلاقه، وبأصوله وقواعده، ولا تنزل نازلة بالمسلمين، إلا والحكم فيها يتبيَّن بالرد إلى كتابه الكريم وإلى سنَّة رسوله ﷺ، حيث قال سبحانه:

=

بمشيئته وقدرته. انظر: مجموع الفتاوى: (٦/٢١٩)، (١٢/٣٠٣-٣٠٢، ٥٣٠)، وذكر اختلاف أهل الأرض في كلام الله ابنُ قيِّم الجوزية في كتابه الصواعق المرسلة، انظر: مختصر الصواعق- المحققة-: (ص١٣٠٢).

(١) الواسطية (ضمن مجموع الفتاوى: ٣/١٤٤).

(٢) انظر تقرير ذلك والردَّ على ما يخالفه: مجموع الفتاوى: (١٢/١٢٧-١٢٨، ٥٢٠-٥٢١) (١٥/٢٢٤)، وتهذيب وترتيب الإتقان: (١/١١٤-١١٠).

﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ (النساء: من الآية٥٩).

فإنَّ قوله تعالى: ﴿فِي شَيْءٍ﴾ جاءت كلمة (شيء) نكرة في سياق الشرط، فهي تفيد العموم، فالردُّ يشمل كل مسألة تحدث، ويُحتاج إلى معرفة حكمها!

فليس لأحد أن يفسِّر القرآن العظيم من عند نفسه، ويتأوَّله على وجه يضادُّ ما فسَّره به الرسول ﷺ، وما جاء عن الصحابة رضوان الله عليهم؛ قال تبارك وتعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيراً﴾ (النساء:١١٥).

قال ابنُ قيِّم الجوزية: "وليس لأحد أن يحمِّل كلام الله ورسوله على كل ما ساغ في اللغة أو الاصطلاح لبعض الشعراء أو الخطباء أو الكتَّاب أو العامَّة، إلا إذا كان ذلك غير مخالف"اهـ(١).

فلا يصحُّ أن يدعو أحد إلى الانسلاخ عن تفسير القرآن العظيم الوارد عن السلف، بدعوى أن القرآن العظيم كتاب مفتوح، لنا أن نفسِّره من عند أنفسنا بما يناسب عصرنا وزماننا وحالنا؛ فهذا تهوُّك في دين الله تعالى.

فإن الله لم يوكل إلينا أمر بيان القرآن العظيم، بل أمر رسوله ﷺ ببيانه، فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل:٤٤)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (النحل:٦٤).

وتكفَّل سبحانه ببيان القرآن وتوضيحه للرسول ﷺ فقال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطِّلة: (١/٢٨٩).

بَيَانَهُ﴾ (القيامة:١٩)، أي: بعد حفظه وتلاوته نبيّنه لك ونوضّحه، ونلهمك معناه على ما أردنا وشرعنا(١).

فلا يتأوَّل أحد القرآن بتأويل من عند نفسه لا بحسب القارئ المتلقي، ولا بحسب ما يدعى من مراد الله عز وجل، فلا محل للهرمنطوقيا في تفسير القرآن.

و لا ينظر في ألفاظه على حسب ما يدعى من دلالة للتأثير الاجتماعي أو النفسي أو الاقتصادي في كل مجتمع، كما يدَّعيه أصحاب السوسيولوجيا في تفسير القرآن، والبنيوية في تفسير القرآن.

و لا يقال عن القرآن العظيم: كتاب مفتوح، بهذه المعاني السابقة، ولا بغيرها.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلِ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ * إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (الأنعام: ١١٥-١١٧).

بل بيَّن الرسول ﷺ أن كل شيء في الدِّين يحتاجه المسلم بيِّنٌ واضح.

عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ:
"إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ .
وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ .
وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ.
فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ.
وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ؛ كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ

(١) تفسير ابن كثير/سلامة/ (٨/٢٧٨).

يَرْتَعَ فِيهِ.

أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ"(١).

فدلَّ على أن جميع أحكام الدين معلومة، والنَّاس يتفاوتون في إدراكها.

فهناك أمور ظاهرة واضحة، حلالٌ بيِّن، وحرام بيِّن.

وهناك أمور مشتبهة يعلمها قليلٌ من الناس، وذلك مفهوم المخالفة لقوله ﷺ: "وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ".

قال الشافعي -رحمه الله-: "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلةٌ إلا وفي كتاب الله الدليلُ على سبيل الهدى فيها.

قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (إبراهيم: من الآية١).

وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: من الآية٤٤).

وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: من الآية٨٩).

وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، حديث رقم (٥٢)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، حديث رقم (١٥٩٩) واللفظ له.

مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى:٥٢)"اهـ(١).

قال ابنُ القيِّم -رحمه الله-: "إِنَّ دَلَالَةَ النُّصُوصِ نَوْعَانِ:

حَقِيقِيَّةٌ.

وَإِضَافِيَّةٌ.

فَالْحَقِيقِيَّةُ تَابِعَةٌ لِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِرَادَتِهِ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ لَا تَخْتَلِفُ.

وَالْإِضَافِيَّةُ تَابِعَةٌ لِفَهْمِ السَّامِعِ وَإِدْرَاكِهِ، وَجَوْدَةِ فِكْرِهِ وَقَرِيحَتِهِ، وَصَفَاءِ ذِهْنِهِ، وَمَعْرِفَتِهِ بِالْأَلْفَاظِ وَمَرَاتِبِهَا، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا مُتَبَايِنًا بِحَسَبِ تَبَايُنِ السَّامِعِينَ فِي ذَلِكَ.

وَالْمَقْصُودُ تَفَاوُتُ النَّاسِ فِي مَرَاتِبِ الْفَهْمِ فِي النُّصُوصِ؛

وَأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَفْهَمُ مِنَ الْآيَةِ حُكْمًا أَوْ حُكْمَيْنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْهَمُ مِنْهَا عَشَرَةَ أَحْكَامٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ فِي الْفَهْمِ عَلَى مُجَرَّدِ اللَّفْظِ دُونَ سِيَاقِهِ، وَدُونَ إِيمَائِهِ، وَإِشَارَتِهِ، وَتَنْبِيهِهِ، وَاعْتِبَارِهِ.

وَأَخَصُّ مِنْ هَذَا وَأَلْطَفُ ضَمُّهُ إِلَى نَصٍّ آخرَ مُتَعَلِّقٍ بِهِ، فَيَفْهَمُ مِنِ اقْتِرَانِهِ بِهِ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ بِمُفْرَدِهِ، وَهَذَا بَابٌ عَجِيبٌ مِنْ فَهْمِ الْقُرْآنِ، لَا يَتَنَبَّهُ لَهُ إِلَّا النَّادِرُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَإِنَّ الذِّهْنَ قَدْ لَا يَشْعُرُ بِارْتِبَاطِ هَذَا بِهَذَا وَتَعَلُّقِهِ بِهِ"اهـ(٢).

قال ابنُ رجب الحنبليُّ (ت٧٩٥هـ) -رحمه الله-: "إنَّ جميعَ ما يَحتاجُ إليه المسلمون في دينهم لابدَّ أنْ يُبيِّنه الله في كتابه العزيز، ويبلِّغ ذلك رسوله [ﷺ] عنه، فلا

(١) الرسالة: (ص: ١٩-٢٠).

(٢) إعلام الموقِّعين عن ربِّ العالمين: (١/٣٥٠- ٣٥٤) باختصار .

حاجةَ بعدَ هذا لأحدٍ في السؤال، فإنَّ الله تعالى أعلمُ بمصالح عباده منهم، فما كان فيه هدايتُهم ونفعُهُم، فإن الله لابدَّ أنْ يبيِّنه لهمُ ابتداءً من غيرِ سؤال، كما قال: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (النساء: ١٧٦)، وحينئذ فلا حاجة إلى السُّؤال عن شيءٍ، ولا سيما قبل وقوعه والحاجة إليه، وإنَّما الحاجةُ المهمَّةُ إلى فهم ما أخبرَ الله به ورسولُه، ثمَّ اتباعُ ذلك، والعملُ به.

وأشار ﷺ إلى أنَّ في الاشتغال بامتثالِ أمرِه، واجتنابِ نهيه شغلًا عن المسائل، فقال: "إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ ، فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ"(١)؛ فالذي يتعيَّنُ على المسلم الاعتناءُ به والاهتمامُ:

أنْ يبحثَ عمَّا جاءَ عن الله ورسوله ﷺ.

ثم يجتهدَ في فهم ذلك، والوقوف على معانيه.

ثم يشتغل بالتصديقِ بذلك إنْ كان من الأمور العلمية.

وإنْ كان من الأمور العملية، بذل وسْعَهُ في الاجتهاد في فعل ما يستطيعه من الأوامر، واجتناب ما يُنهى عنه.

وتكون همَّتُهُ مصروفةً بالكلية إلى ذلك، لا إلى غيره.

وهكذا كان حالُ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ والتابعين لهم بإحسانٍ في طلب العلم النافع مِنَ الكتاب والسنة.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، حديث رقم (٧٢٨٨)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ، وترك إكثار الأسئلة، حديث رقم (١٣٣٧). ولفظ الحديث عند البخاري: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ".

... ...

ومن سلك طريقة طلب العلم على ما ذكرناه ، تمكَّن من فهم جواب الحوادث الواقعة غالبًا؛ لأنَّ أصولها تُوجد في تلك الأصول المشار إليها، ولابدَّ أنْ يكون سلوكُ هذا الطريق خلف أئمَّة أهل الدين المجمَعِ على هدايتهم ودرايتهم؛ كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عُبيد ومن سلك مسلكَهم، فإنَّ مَنِ ادَّعى سلوكَ هذا الطريق على غير طريقهم وقع في مفاوزَ ومهالك، وأخذ بما لا يجوز الأخذُ به، وترك ما يجب العملُ به.

ومِلاكُ الأمرِ كلِّه:

أنْ يقصِدَ بذلك وجه الله، والتقرُّبَ إليه بمعرفة ما أنزل على رسوله، وسلوكِ طريقه، والعمل بذلك، ودعاء الخلق إليه، ومَنْ كان كذلك، وفَّقه الله وسدَّده، وألهمه رشده، وعلَّمه ما لم يكن يعلم، وكان من العلماء الممدوحين في الكتاب في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾ (فاطر: ٢٨)، ومن الراسخين في العلم.

[والحاصل أن] مَنْ لم يشتغل بكثرة المسائل التي لا يوجدُ مثلُها في كتاب، ولا سنَّة، بل اشتغل بفهم كلام الله ورسوله، وقصدُه بذلك امتثالُ الأوامر، واجتنابُ النواهي، فهو ممَّنِ امتثلَ أمرَ رسول الله ﷺ في هذا الحديث، وعَمِلَ بمقتضاه، ومن لم يكن اهتمامُه بفهم ما أنزل الله على رسوله، واشتغل بكثرةِ توليدِ المسائل قد تقع وقد لا تقع، وتكلَّفَ أجوبتها بمجرَّد الرأي، خُشِيَ عليه أنْ يكونَ مخالفًا لهذا الحديث، مرتكبًا لنهيه، تاركًا لأمره.

واعلم أنَّ كثرةَ وقوع الحوادث التي لا أصل لها في الكتاب والسنة إنَّما هو مِنْ ترك الاشتغال بامتثالِ أوامر الله ورسوله، واجتنابِ نواهي الله ورسوله، فلو أنَّ من أرادَ أنْ يعمل عملًا سأل عمَّا شرع الله في ذلك العمل فامتثله، وعما نهى عنه فاجتنبه، وقعت الحوادثُ مقيّدةً بالكتاب والسنة.

وإنَّما يعمل العاملُ بمقتضى رأيه وهواه، فتقع الحوادثُ عامَّتُها مخالفةً لما شرعه الله، وربَّما عسر ردُّها إلى الأحكام المذكورةِ في الكتاب والسنة؛ لبعدها عنها.

وفي الجملة: فمن امتثل ما أمر به النَّبيُّ ﷺ في هذا الحديث، وانتهى عما نهى عنه، وكان مشتغلًا بذلك عن غيره، حَصَلَ له النجاةُ في الدنيا والآخرة، ومَنْ خالف ذلك، واشتغلَ بخواطرِه وما يستحسنه، وقع فيما حذَّرَ منه النَّبيُّ ﷺ من حال أهل الكتاب الذين هلكوا بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم، وعدمِ انقيادهم وطاعتهم لرسلهم"اهـ(١).

و قال -رحمه الله-: "وحاصلُ الأمر: أنَّ الله تعالى أنزل على نبيِّه الكتاب، وبيَّن فيه للأمة ما يُحتاجُ إليه من حلال وحرام، كما قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل : ٨٩).

قال مجاهد وغيرُه: لكلِّ شيءٍ أُمِرُوا به أو نُهوا عنه.

وقال تعالى في آخر سورة النساء التي بَيَّنَ الله فيها كثيرًا من أحكام الأموال والأبضاع(٢): ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (النساء: ١٧٦).

وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْه﴾ (الأنعام: ١١٩).

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُون﴾ (التوبة: ١١٥).

ووكل بيان ما أشكل من التنْزيل إلى الرسول ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ

(١) جامع العلوم والحكم (١/٢٤٣-٢٥٢)، باختصار، وتصرف يسير.

(٢) جمع بُضع، وهو كناية عن الفرج. كشف المشكل من حديث الصحيحين (ص:١٢٢٧).

الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤)، وما قُبض ﷺ حتّى أكمل له ولأُمَّته الدينَ، ولهذا أنزل عليه بعَرفةَ قَبْلَ موته بمدَّة يسيرة: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً﴾ (المائدة: ٣).

وقال ﷺ: "تَرَكْتُكُمْ عَلَى بَيْضَاءَ نَقِيَّةٍ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ"(١).

وقال أبو ذرٍّ: "تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا طَائِرٌ يُحَرِّكُ جَنَاحَيْهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا وَقَدْ ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عِلْمًا"(٢).

ولما شكَّ النَّاسُ في موته ﷺ، قال عمُّه العبَّاس ﷺ: وَاللَّهِ مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حتَّى تَرَكَ السَّبِيلَ نَهْجًا وَاضِحًا، وَأَحَلَّ الْحَلَالَ وَحَرَّمَ الْحَرَامَ ، وَنَكَحَ وَطَلَّقَ، وَحَارَبَ وَسَالَمَ، وَمَا كَانَ رَاعِيَ غَنَمٍ يَتْبَعُ بِهَا رُؤُوسَ الْجِبَالِ، يَخْبِطُ عَلَيْهَا الْعِضَاهَ(٣) بِمِخْبَطِهِ،

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ:" قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ" أحمد (الميمنية ٤/١٢٦)، (الرسالة ٢٨/٢٦٧، تحت رقم ١٧١٤٢)، و ابنُ ماجة في المقدمة، باب اتِّباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، حديث رقم (٤٤-٤٣). من حديث العرباض بن سارية، وأخرجه بدونه أبو داود في كتاب السنة، بابٌ في لزوم السنَّة، حديث رقم (٤٦٠٧)، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، حديث رقم (٢٦٧٦)، والدارمي في المقدمة، باب اتباع السنة، حديث رقم (٩٥)، وابنُ حبَّان (الإحسان ١٢/١٧٨، تحت رقم ٥). قال الترمذي -رحمه الله-: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا؛ حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَالْعِرْبَاضُ بْنُ سَارِيَةَ يُكْنَى أَبَا نَجِيحٍ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حُجْرِ بْنِ حُجْرٍ، عَنْ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ"اهـ.

(٢) أخرجه أحمد (الميمنية ٥/١٥٣، ١٦٢)، (الرسالة ٣٥/٢٩٠، تحت رقم ٢١٣٦١ و٣٤٦، تحت رقم٢١٤٣٩). وحسنه محققو المسند.

(٣) العضاه واحدها عضة، كل شجر له شوك يعظم، ومن أعرف ذلك الطلح ، والسلم ، والسيال ، والعرفط ، =

وَيَمْدُرُ حَوْضَهَا بِيَدِهِ(١)، بِأَنْصَبَ وَلَا أَدْأَبَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِيكُمْ(٢).

وفي الجملة فما ترك الله ورسولُه حلالًا إلَّا مُبيَّنًا، ولا حرامًا إلَّا مبيَّنًا، لكن بعضَه كان أظهر بيانًا من بعض، فما ظهر بيانُه، واشتهرَ وعُلِمَ من الدِّين بالضَّرورة من ذلك لم يبق فيه شكٌّ، ولا يُعذر أحدٌ بجهله في بلدٍ يظهر فيه الإسلام، وما كان بيانُه دونَ ذلك، فمنه ما اشتهر بين حملة الشريعة خاصة، فأجمع العلماء على حلِّه أو حرمته، وقد يخفى على بعض من ليس منهم، ومنه ما لم يشتهر بين حملة الشريعة

=

والسمر ، والشبهان ، والكنهبل ، والغرقد ، والسدر ، والعوسج. غريب الحديث للحربي (٣/٩٢٦).

(١) أي يسد ما بين حصاص حجارة الحوض بالطين. انظر غريب الحديث لابن قتيبة (٢/١٠٢).

(٢) أخرجه الدارمي في المقدمة، باب وفاة الرسول ﷺ، تحت رقم (٨٣)، بسند مرسل، وسياق طويل، لفظُه: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، فَحُبِسَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَلَيْلَتَهُ وَالْغَدَ، حَتَّى دُفِنَ لَيْلَةَ الْأَرْبِعَاءِ، وَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنْ عُرِجَ بِرُوحِهِ كَمَا عُرِجَ بِرُوحِ مُوسَى، فَقَامَ عُمَرُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنْ عُرِجَ بِرُوحِهِ كَمَا عُرِجَ بِرُوحِ مُوسَى، وَاللَّهِ لَا يَمُوتُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَتَّى يَقْطَعَ أَيْدِيَ أَقْوَامٍ وَأَلْسِنَتَهُمْ، فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يَتَكَلَّمُ حَتَّى أَزْبَدَ شِدْقَاهُ مِمَّا يُوعِدُ وَيَقُولُ، فَقَامَ الْعَبَّاسُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَدْ مَاتَ، وَإِنَّهُ لَبَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْسُنُ كَمَا يَأْسُنُ الْبَشَرُ، أَيْ قَوْمِ فَادْفِنُوا صَاحِبَكُمْ، فَإِنَّهُ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يُمِيتَهُ إِمَاتَتَيْنِ، أَيُمِيتُ أَحَدَكُمْ إِمَاتَةً، وَيُمِيتُهُ إِمَاتَتَيْنِ وَهُوَ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، أَيْ قَوْمِ فَادْفِنُوا صَاحِبَكُمْ، فَإِنْ يَكُ كَمَا تَقُولُونَ، فَلَيْسَ بِعَزِيزٍ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْهُ التُّرَابَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَاللَّهِ مَا مَاتَ حَتَّى تَرَكَ السَّبِيلَ نَهْجًا وَاضِحًا، فَأَحَلَّ الْحَلَالَ، وَحَرَّمَ الْحَرَامَ، وَنَكَحَ وَطَلَّقَ، وَحَارَبَ وَسَالَمَ، مَا كَانَ رَاعِي غَنَمٍ يَتَّبِعُ بِهَا صَاحِبُهَا رُؤُوسَ الْجِبَالِ، يَخْبِطُ عَلَيْهَا الْعِضَاهَ بِمِخْبَطِهِ، وَيَمْدُرُ حَوْضَهَا بِيَدِهِ بِأَنْصَبَ وَلَا أَدْأَبَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِيكُمْ أَيْ قَوْمِ فَادْفِنُوا صَاحِبَكُمْ قَالَ: وَجَعَلَتْ أُمُّ أَيْمَنَ تَبْكِي فَقِيلَ لَهَا: يَا أُمَّ أَيْمَنَ تَبْكِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَبْكِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَلَّا أَكُونَ أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الدُّنْيَا، وَلَكِنِّي أَبْكِي عَلَى خَبَرِ السَّمَاءِ انْقَطَعَ. قَالَ حَمَّادٌ: خَنَقَتْ الْعَبْرَةُ أَيُّوبَ حِينَ بَلَغَ هَا هُنَا".

أيضًا، فاختلفوا في تحليله وتحريمه"اهـ(١).

(١) جامع العلوم والحكم (١/١٩٥-٢٠٢)، باختصار وتصرُّف. وتمامُ كلامه أنقله لفائدته، قال -رحمه الله-: " وذلك لأسباب: منها: أنَّه قد يكون النصُّ عليه خفيًّا لم ينقله إلَّا قليلٌ من الناس، فلم يبلغ جميع حملة العلم. ومنها : أنَّه قد يُنقل فيه نصَّان، أحدهما بالتحليل، والآخر بالتحريم، فيبلغ طائفةً أحدُ النصَّين دون الآخرين، فيتمسَّكون بما بلغهم، أو يبلغ النصَّان معًا من لم يبلغه التاريخ، فيقف لعدم معرفته بالناسخ. ومنها: ما ليس فيه نصٌّ صريحٌ، وإنَّما يُؤخذ من عموم أو مفهوم أو قياس، فتختلف أفهامُ العلماءِ في هذا كثيرًا. ومنها: ما يكون فيه أمر، أو نهي، فيختلفُ العلماء في حمل الأمر على الوجوب أو الندب، وفي حمل النهي على التحريم أو التنْزيه. وأسبابُ الاختلاف أكثرُ مما ذكرنا. ومع هذا فلابدَّ في الأمَّة من عالم يُوافق قولُه الحقَّ، فيكون هو العالِم بهذا الحكم، وغيرُه يكون الأمر مشتبهًا عليه، ولا يكون عالما بهذا، فإنَّ هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يظهرُ أهلُ باطلها على أهلِ حقِّها، فلا يكونُ الحقُّ مهجورًا غير معمولٍ به في جميع الأمصار والأعصار، ولهذا قال رسول الله ﷺ في المشتبهات: "لا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ"، فدلَّ على أنَّ من الناس من يعلمها، وإنَّما هي مشتبهة على من لم يعلمها، وليست مشتبهة في نفس الأمر، فهذا هو السبب المقتضي لاشتباه بعض الأشياء على كثير من العلماء. وقد يقع الاشتباه في الحلال والحرام بالنسبة إلى العلماء وغيرهم من وجه آخر، هو أنَّ مِن الأشياء ما يعلم سببُ حِلِّه وهو الملك المتيقَّن. ومنها ما يُعلم سببُ تحريمه وهو ثبوتُ ملك الغير عليه. فالأوَّل لا تزولُ إباحته إلا بيقين زوال الملك عنه، اللهمَّ إلا في الأبضاع عندَ من يُوقعُ الطلاقَ بالشك فيه كمالكٍ، أو إذا غلب على الظنِّ وقوعُه كإسحاق بن راهويه . والثاني: لا يزول تحريمُه إلا بيقينِ العلم بانتقال الملك فيه. وأمَّا ما لا يُعلم له أصلُ ملكٍ كما يجده الإنسان في بيته ولا يدري: هل هو له أو لغيره، فهذا مشتبه، ولا يحرم عليه تناوُله ؛ لأنَّ الظاهر أنَّ ما في بيته ملكُه لثبوت يده عليه، والورعُ اجتنابُه. فإنْ كان هناك من جنس المحظور، وشكَّ هل هو منه أم لا؟ قويت الشبهةُ. ومن هذا أيضًا ما أصلهُ الإباحة كطهارة الماء، والثوب، والأرض إذا لم يتيقَّن زوال أصله، فيجوز استعمالُه. وما أصلُه الحظر كالأبضاع ولحوم الحيوان، فلا يحلُّ إلا بيقين حلِّه من التذكية والعقد. فإنْ تردَّد في شيء من ذلك لظهور سبب آخر رجع إلى الأصل فبنى عليه، فيبني فيما أصلُه الحرمة على التحريم. ويرجع فيما أصلُه الحلُّ إلى الحِلِّ. فإنْ وُجِدَ سبب قويٌّ يغلب معه على الظنِّ نجاسةُ ما أصلُه الطهارة، فهذا محلُّ اشتباه؛ فمن العلماء من رخَّص فيه أخذًا بالأصل. ومنهم من كرهه تنزيهًا. ومنهم من حرَّمه إذا قوي ظنُّ النجاسة. وترجع هذه المسائل وشبهها إلى قاعدةِ تعارض الأصل والظاهر، فإنَّ الأصل الطهارة، والظاهر النجاسة. وقد تعارضت الأدلَّةُ في ذلك. وقد فسَّر الإمام أحمد الشبهة بأنَّها منْزلةٌ بينَ الحلال والحرام، يعني: الحلالَ المحض والحرام المحض، وقال: من اتَّقاها، فقد استبرأ لدينه، وفسَّرها تارةً باختلاط الحلال والحرام. وإنْ اشتبه الأمر فهو شبهة، والورع تركُه. وقد يقع الاشتباه في الحكم، لكون الفرع متردِّدًا بين أصول تجتذبهُ. وبكل حال فالأمور المشتبهة التي لا تتبيَّن أنَّها حلال ولا حرام لكثير من الناس، كما أخبر به النَّبيُّ ﷺ، قد يتبيَّنُ لبعضِ النَّاس أنَّها حلال أو حرام، لما عِنده مِنْ ذلك من مزيدِ علمٍ. وكلام النَّبيِّ ﷺ

=

وقال الشنقيطي -رحمه الله-: "وقولُه تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكتاب تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: من الآية ٨٩).

ذكر جلَّ وعلا في هذه الآية الكريمة: أنه نزَّل على رسوله هذا الكتاب العظيم تبيانًا لكلِّ شيء. وبيَّن ذلك في غير هذا الموضع؛ كقوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الكتاب مِن شَيْءٍ﴾ (الأنعام : ٣٨) على القول بأن المراد بالكتاب فيها القرآن. أمَّا على القول بأنه اللَّوح المحفوظ، فلا بيان بالآية.

وعلى كل حال، فلا شكَّ أن القرآن فيه بيان كلِّ شيء.

والسنَّة كلُّها تدخل في آية واحدة منه، وهي قولُه تعالى: ﴿وَمَآ آتَاكُمُ الرسول فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فانتهوا﴾ (الحشر : ٧)"اه(١).

قلت: فإذا تقرَّر ذلك، فإن القرآن صالح ومصلح لكل زمان ومكان، ولا يسع أحدًا أن يفسِّره تفسيرًا يشاقق فيه ما جاء عن الرسول ﷺ من بيان للقرآن الكريم، أو ما جاء عن الصحابة ﷺ من تفسير.

=

يدلُّ على أنَّ هذه المشتبهات مِنَ النَّاسِ من يعلمُها، وكثيرٌ منهم لا يعلمها ، فدخل فيمن لا يعلمها نوعان: أحدهما: من يتوقَّف فيها؛ لاشتباهها عليه. والثاني: من يعتقدُها على غيرِ ما هي عليه. ودلَّ كلامُه على أنَّ غير هؤلاء يعلمها. ومرادُه أنَّه يعلمها على ما هي عليه في نفس الأمر من تحليل أو تحريم. وهذا من أظهر الأدلَّة على أنَّ المصيبَ عند الله في مسائل الحلال والحرام المشتبهة المختلفِ فيها واحدٌ عند الله ﷻ ، وغيرُه ليس بعالم بها، بمعنى أنَّه غيرُ مصيب لحكم الله فيها في نفس الأمر، وإنْ كان يعتقدُ فيها اعتقادًا يستندُ فيه إلى شبهة يظنُّها دليلًا، ويكون مأجورًا على اجتهاده، ومغفورًا له خطؤُه لعدم اعتماده "اه.

(١) أضواء البيان- تحقيق مكتب البحوث والدراسات، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، بيروت- (٤٢٧/٢).

الفصل الثاني

رد الشبهات في اختلاف القرآن

ويشتمل على تمهيد ومطلبين:

التمهيد: شبه الملحدين حول القراءات القرآنية.

الشبهة الأولى: اختلاف القراءات اضطراب في نص القرآن الكريم. وردها.

الشبهة الثانية: اختلاف القراءات يرجع لسببين وردها.

الشبهة الثالثة : عدم كتابة بعض الصحابة لبعض القرآن في المصحف وكتابة بعضهم لما ليس بقرآن، وردها.

واليك البيان :

التمهيد: حال شبه الطاعنين.

[إِذا تـدبرت الْقُـرْآن وأجرتـه مـن التحريـف وَأَن تقضـي عَلَيْـهِ بـآراء الْمُتَكَلِّمـين وأفكار المتكلفين؛

أشهدك ملكا قيوما فَوق سماواته على عَرْشه.

يدبر أَمر عباده .

يَأْمر وَيُنْهِي .

وَيُرْسل الرُّسُل .

وَينزل الْكتب .

ويرضى ويغضب .

ويثيب ويعاقب .

وَيُعْطِي وَيمْنَع .

ويعز ويذل .

ويخفض وَيرْفَع .

يرى من فَوق سبع وَيسمع .

وَيعلم السِّرّ وَالْعَلَانِيَة .

فعّال لما يُرِيد .

مَوْصُوف بِكُل كَمَال.

منزه عَن كل عيب .

لَا تتحرك ذرّة فَمَا فَوْقهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ .

وَلَا تسْقط ورقة إِلَّا بِعِلْمِهِ .

وَلَا يشفع زهد عِنْده إِلَّا بِإِذْنِهِ .

لَيْسَ لِعِبَادِهِ من دونه ولي وَلَا شَفِيع] ([1]).

وما برح أعداء الإسلام يكيدون، يحاولون إطفاء نوره وتشويه صورته: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ﴾([2]) .

يشككون في صحة رسالة المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه؛ فيقولون: كاهن، وتارة يقولون: مجنون، وتارة ﴿يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ﴾([3]) .

وهم في تخبطهم كاذبون.

ويبقى القرآن العظيم آية بينة ومعجزة خالدة، تبطل ما يأفكون، من شبه وكيد وطعون.

ونبتت بعد نابتة سوء فحاكت بخيط العنكبوت بيوتًا من الشبه والظنون؛ فجاءت شيئًا إدًّا، لم يأت به الكافرون في زمن رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم.

ويصور هذا ابن قتيبة (ت: ٢٧٦ هـ) في قوله: «وقد اعترض كتاب الله بالطعن

([1]) الفوائد لابن القيم (ص: ٧١). وهذا الحال في القرآن الكريم جعل بعض القساوسة يؤمن بالله ويصدق برسالة محمد ﷺ ويدخل في الإسلام. فإن عبارة القرآن تشعرك بأنه من لدن حكيم عليم لطيف خبير، بخلاف ما في كتبهم.

([2]) اقتباس من سورة التوبة ٣٢.

([3]) اقتباس من سورة الطور ٣٠.

ملحدون ولغوا فيه وهجروا، واتبعوا: ﴿**مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ**﴾(١)، بأفهام كليلة، وأبصار عليلة، ونظر مدخول، فحرفوا الكلام عن مواضعه وعدلوه عن سبله.

ثم قضوا عليه بالتناقض والاستحالة، واللحن، وفساد النظم والاختلاف.

وأدلوا في ذلك بعلل ربما أمالت الضعيف الغمر، والحدث الغر، واعترضت بالشبه في القلوب وقدحت بالشكوك في الصدور.

ولو كان ما نحلو إليه على تقريرهم وتأويلهم؛ لسبق إلى الطعن به من لم يزل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يحتج عليه بالقرآن، ويجعله العلم لنبوته، والدليل على صدقه، ويتحداه في موطن بعد موطن على أن يأتي بسورة من مثله؛ وهم الفصحاء والبلغاء والخطباء والشعراء والمخصصون من بين جميع الأنام بالألسنة الحداد واللدد في الخصام مع اللب والنهي وأصالة الرأي.

وقد وصفهم الله بذلك في غير موضع من الكتاب، وكانوا مرة يقولون: هو سحر(٢) ومرة يقولون: هو قول الكهنة(٣) ومرة أساطير الأولين(٤).

ولم يحك الله – تعالى – عنهم ولا بلغنا في شيء من الروايات أنهم جدبوه من

---

(١) اقتباس من سورة آل عمران ٧.

(٢) ورد ذلك في مواضع من القرآن منها قوله – تعالى –: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ (الأحقاف: ٧).

(٣) قول الله – تبارك وتعالى – عن القرآن: ﴿مَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ(٤١) وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ{٤٢} تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٤٣)﴾ (الحاقة: ٤١ – ٤٣).

(٤) قول الله – تبارك وتعالى – عن الكافرين ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (الفرقان: ٥).

الجهة التي جدبه منها الطاعنون» اهـ[1].

قلت: ولست أبعد عن الحقيقة إن قلت: إن هذه الشبه التي تثار حول القرآن العظيم جانب كبير منها جاء من اليهود والنصارى، ويظهر هذا من خلال المناظرات والمحاورات التي كانت تجري بين علماء الإسلام وأهل الكتاب وهي قديمة جدا؛ حيث كان أهل الكتاب يحاولون عكس الأدلة الدامغة التي يواجههم بها المسلمون في أن ما بين أيديهم من الكتب محرف مبدل.

ولا جرم أن تعاد هذه الشبه وتطور بصيغ أخرى متنوعة في كتابات المستشرقين حول القرآن العظيم، حيث يدسونها في دراساتهم التي يسمونها بالبحث العلمي وبالبحث الموضوعي ويلحنون بها في كل مناسبة.

ولعل القراءات القرآنية في النص القرآني من أكثر المجالات التي لجوا فيها بزيفهم وضلالهم؛ فاهتم علماء الإسلام بالرد عليهم، وصنفوا في ذلك المصنفات.

وأذكر هنا بعضًا من مصنفات وبحوث المتأخرين خاصة الذين اشتغلوا بالرد على المستشرقين وبالذات على المستشرق المجري اليهودي جولد تسيهر (ت: ١٣٤٠ هـ - ١٩٢١ م) الذي عقد بابًا في كتابه «مذاهب التفسير الإسلامي» حول المرحلة الأولى للتفسير، لا يكاد يترك شبهة حول القرآن من جهة القراءات إلا أشار إليها.

فمن هذه المصنفات والبحوث في الرد على جولد تسيهر:

١- ما كتبه الدكتور/ عبد الوهاب حموده في كتابه «القراءات واللهجات»[2]

---

(١) «تأويل مشكل القرآن» ص: (٢٢ - ٢٣).

(٢) طبع مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٤٨ هـ.

في الفصل العاشر منه.

٢- وما كتبه محمد طاهر الكردي في كتابه «تاريخ القرآن» في الرد على الإفرنج القائلين باستنباط القراءات عن الرسم.

٣- وما كتبه الشيخ: عبد الفتاح القاضي في كتابه «القراءات في نظر المستشرقين والملحدين» وهو رد علمي قوي متين جزاه الله خيرا عن الإسلام والمسلمين.

٤- وما كتبه الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي في كتابه «رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها».

٥- وما كتبه الدكتور/ عبد الرحمن السيد في بحثه «جولد تسيهر والقراءات»[1].

٦- وما كتبه الدكتور/ إبراهيم عبد الرحمن خليفة في كتابه «دراسات في مناهج المفسرين» حيث عقد فصلًا طويلًا[2]، في الرد على جولد تسيهر ويمكن أن يفرد في كتاب.

---

(١) منشور بمجلة المربد - إصدار جامعة البصرة - السنة الأولى العدد الأول، بواسطة «القراءات القرآنية تاريخ وتعريف» ص: [١١١].

(٢) واستغرق هذا الرد من ص: (٦٩ - ٢١٢).

الشبه في اختلاف القراءات وردها:

أخبر الرسول – صلى الله عليه وسلم – أن القرآن الكريم: «أنزل على سبعة أحرف»[1] فكان هذا الخبر أصل في اختلاف القراءات القرآنية.

وبين علماء الإسلام أن الاختلاف نوعان:

النوع الأول: نوع محمود، موجود في نصوص الكتاب والسنة، وهو اختلاف التنوع.

النوع الثاني: ونوع مذموم، لا وجود له – ولله الحمد – في القرآن العظيم ولا في السنة المشرفة، وهو اختلاف التضاد.

أما اختلاف التنوع فهو الواقع بين القراءات، فلا تضاد بينها ولله الحمد.

وبناء على ما تقدم قرر العلماء – رحمهم الله – الحقائق التالية[2]:

١– أن اختلاف القراءات سببه ومصدره التوقيف التلقي عن رسول الله ﷺ.

٢– أن اختلاف القراءات لا تضاد فيه ولا تناقض، وأنه من اختلاف التنوع، فكل قراءة تصدق الأخرى، والواجب علينا الإيمان والقبول بذلك كله.

٣– حرص الصحابة على نقل الدين وتبليغه إلى من بعدهم بضبط وحفظ تامين.

هذه الحقائق حاول بعض الملحدين نقضها والتشكيك فيها؛ فجاء بشبه وأباطيل، سأذكرها هنا مع ردها ودفعها.

الشبهة الأولى: اختلاف القراءات اضطراب في نص القرآن الكريم.

---

(١) حديث متواتر: انظر: «نظم المتناثر» ص: [١١١].

(٢) سبق ولله الحمد والمنة تقرير هذه الحقائق وبسط القول فيها في الباب الأول من هذا القسم.

الشبهة الثانية: سبب اختلاف القراءات خلو رسم المصحف من الشكل والحركات.

الشبهة الثالثة: عدم كتابة بعض الصحابة لبعض القرآن، وكتابة بعضهم في مصاحفهم ما ليس بقرآن.

وإليك البيان:

الشبهة الأولى: اختلاف القراءات اضطراب في نص القرآن الكريم.

يقول المستشرق جولد تسيهر[1]: «لا يوجد كتاب تشريعي اعترفت به طائفة دينية اعترافًا عقديًا على أنه نص منزل أو موحى به يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات كما نجد في نص القرآن» اهـ[2].

قلت: قبل الخوض في رد هذه الشبهة أشير هنا إلى أن جولد تسيهر في طعنه هذا إنما طور طعنا قديما جاء به الملحدون ورده عليهم أهل العلم.

قال ابن قتيبة (ت: ٢٧٦ هـ): «الحكاية عن الطاعنين وكان مما بلغنا عنهم أنهم يحتجون بقوله - عز وجل -: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢)، وبقوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصلت: ٤٢)، وقالوا: وجدنا الصحابة - رضي الله عنهم - ومن بعدهم يختلفون في الحرف... والقراء يختلفون فهذا يرفع ما ينصبه ذاك، وذاك يخفض ما يرفعه هذا، وأنتم تزعمون أن هذا كله كلام رب العالمين، فأي شيء بعد هذا الاختلاف تريدون؟ وأي باطل بعد الخطأ واللحن تبتغون؟» اهـ[3].

قلت: لعلك ترى كيف أن هذه الشبهة التي جاء بها المستشرق تسيهر شبهة قديمة مستهلكة، وهي كما ترى ذات شقين:

---

(١) مستشرق مجري له العديد من المصنفات رحل إلى سورية وفلسطين ومصر، وعين أستاذا في جامعة بودابست (عاصمة المجر) وتوفي بها (١٢٦٦ - ١٣٤٠ هـ)، «الأعلام» (٨٤/١).

(٢) «مذاهب التفسير الإسلامي» ص: [٤]، وهو يقصد هنا اختلاف القراءات كما صرح في كلامه بعد ذلك.

(٣) «تأويل مشكل القرآن» ص: (٢٤ - ٢٥).

الأول: اختلاف القراءات اضطراب في نص القرآن الكريم.

الثاني: اختلاف القراءات يخالف ما أخبر الله – عز وجل – به عن كتابه من أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا.

الرد على الشبهة الأولى:

كسرت الرد على قسمين:

القسم الأول: لرد الفرع الأول من الشبهة، والمتمثل هنا في كلام جولد تسيهر.

القسم الثاني: لرد الفرع الثاني من الشبهة والمتمثل هنا فيما حكاه ابن قتيبة – رحمه الله – عن الطاعنين في القرآن العظيم.

رد الفرع الأول من الشبهة:

زعم جولد تسيهر أنه لا يوجد كتاب تشريعي اعترفت به طائفة دينية اعترافًا عقديًا على أنه نص منزل أو موحى به يقدم مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات كما يوجد في نص القرآن العظيم.

وهذا زعم باطل يصدق فيه قولهم في الأمثال: «رمتني بدائها وانسلت» (١) ويظهر بطلانه بالأمور التالية:

– لم ير جولد تسيهر كتب الشرائع السابقة في نصوصها الأصلية، فكيف يحكم بأنها ليست كالقرآن في تعدد القراءات والوجوه؟.

على أنه يناقض نفسه فيقرر في الباب نفسه الذي أورد فيه كلامه السابق أن

---

(١) كتاب «الأمثال» لأبي عبيد ص: [٧٣]، «المستقصي في أمثال العرب» (١٠٣/٢).

التلمود يقول بنزول التوراة بلغات كثيرة في وقت واحد[1].

أليس هذا شبيها بنزول القرآن على سبعة أحرف؟.

أما النصوص الباقية من الكتب السابقة فهي مختلفة اختلافا كبيرا بل متضاربة أيضًا، وهذا يقرره جولد تسيهر نفسه كذلك حيث يتساءل في موضع من كتابه الذي أورد فيه كلامه المتقدم ويقول: «أي نسخة من التوراة كان يستخدمها (يعني: أبا الجلد) في دراسته؟» اهـ[2].

قلت: ففي هذا اعتراف منه بوجود نسخ مختلفة من التوراة[3].

- وقد قرر علماء الإسلام[4] اضطراب ما هو موجود في أيدي اليهود والنصارى مما يسمونه «التوراة» و«الإنجيل»، حتى قال القرافي (ت: ٦٨٤ هـ) متحدثًا عن التوراة وتعدد نسخها: «لا تكاد نسخة توافق الأخرى»اهـ[5].

وقال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ): «والتوراة هي أصح الكتب وأشهرها عند اليهود والنصارى، ومع هذا فنسخة السامرة مخالفة لنسخة اليهود والنصارى حتى في

---

(١) «مذاهب التفسير الإسلامي» ص: [٥٣].

(٢) «مذاهب التفسير الإسلامي» ص: [٨٦].

(٣) مستفاد مما كتبه د/ عبد الحليم النجار في هامش ترجمته لكتاب تسيهر السابق ص: [٤] بتصرف.

(٤) انظر «المختار في الرد على النصارى» للجاحظ ص: (٩٦ - ١٠٠)، و«الفصل في الملل والنحل» لابن حزم (١/١١٦) وما بعدها و«شفاء الغليل فيما وقع في التوراة والإنجيل من التبديل» ص: (٣٢ - ٥٨)، و«إظهار الحق» ص: [٢٠٥]، وما بعدها وص: [٤٤١] وما بعدها.

(٥) «الأجوبة الفاخرة» ص: [٨٥].

نفس الكلمات العشر؛ ذكر في نسخة السامرة[1] منها من أمر استقبال الطور ما ليس في نسخة اليهود والنصارى، وهذا مما يبين أن التبديل وقع في كثير من نسخ هذا الكتب، فإن عند السامرة نسخًا متعددة، وكذلك رأينا في الزبور نسخًا متعددة تخالف بعضها بعضًا مخالفة كثيرة في كثير من الألفاظ والمعاني يقطع من رآها أن كثيرا منها كذب على زبور داود عليه السلام.

وأما الأناجيل فالاضطراب فيها أعظم منه في التوراة» اهـ[2].

وقال ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ هـ): «وقولهم: «نسخ التوراة متفقة في شرق الأرض وغربها»؛ كذب ظاهر، فهذه التوراة التي بأيدي النصارى تخالف التوراة التي بأيدي اليهود، والتي بأيدي السامرة تخالف هذه وهذه.

وهذه نسخ الإنجيل يخالف بعضها بعضًا ويناقضه، فدعواهم: أن نسخ التوراة والإنجيل متفقة شرقًا وغربًا من البهت والكذب الذي يروجونه على أشباه الأنعام، حتى إن هذه التوراة التي بأيدي اليهود فيها من الزيادة والتحريف والنقصان ما لا يخفى على الراسخين في العلم، وهم يعلمون قطعا أن ذلك ليس في التوراة التي أنزلها الله على موسى عليه السلام ولا في الإنجيل الذي أنزله على المسيح عليه السلام .

وكيف يكون في الإنجيل الذي أنزل على المسيح قصة صلبه وما جرى له، وأنه أصابه كذا وكذا، وصلب يوم كذا وكذا، وأنه قام من القبر بعد ثلاث وغير ذلك مما هو

---

(١) السامرة من فرق اليهود قوم يسكنون جبال بيت المقدس وقرايا من أعمال مصر، أثبتوا نبوة موسى وهارون ويوشع بن نون – عليهم السلام – وأنكروا نبوة من بعدهم، «الملل والنحل» للشهرستاني (٢١٨/١)، «دائرة المعارف الإسلامية» (٨٨/١١ – ١٣٨).

(٢) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٣٨٠/١)، وانظر منه (٢٠/٢) وما بعدها.

من كلام شيوخ النصارى، وغايته أن يكون من كلام الحواريين خلطوه بالإنجيل وسموا الجميع إنجيلا؛ وكذلك كانت الأناجيل عندهم أربعة يخالف بعضها بعضًا» اهـ[1].

قلت: وإذا تقرر ما سبق؛ ظهر تناقض جولدزيهر من كلامه نفسه وخطؤه في واقع الأمر.

على أن قوله عن اختلاف القراءات: «اضطراب وعدم ثبات» ليس إلا باطلا من القول وزورا لما يلي:

- معنى الاضطراب وعدم الثبات في النص هو وروده على صور مختلفة أو متضاربة لا يعرف الصحيح الثابت منها، أما ورود النص على صور كلها صحيح بالنسبة إلى مصدره متواتر الرواية عنه فليس في ذلك شيء من الاضطرابات وعدم الثبات[2].

وقراءات القرآن العظيم المعتمدة مهما اختلفت في النص الواحد كلها مقطوع بصحة نسبتها إلى المصدر الأصلي وهو الرسول - عليه أفضل السلام وأزكى التسليم - ؛ فقد أخبر صلى الله عليه وسلم: «أن القرآن أنزل على سبعة أحرف»[3] وأذن صلوات ربي وسلامه عليه بقراءة ما تيسر من ذلك.

قال أبو محمد علي بن حزم (ت: ٤٥٦ هـ): «أما قولهم: «إننا مختلفون في قراءة كتابنا فبعضنا يزيد حروفا وبعضنا يسقطها».

---

(١) «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى» ص: [٤٨].

(٢) مستفاد من كلام د/ عبد الحليم النجار في تعليقاته على كتاب «مذاهب التفسير الإسلامي» ص: (٤ - ٥).

(٣) حديث متواتر، انظر: «نظم المتناثر» ص: [١١١].

فليس هذا اختلافا، بل هو اتفاق منا صحيح؛ لأن تلك الحروف وتلك القراءات كلها مبلغ بنقل الكواف إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنها نزلت كلها عليه؛ فأي تلك القراءات قرأنا فهي صحيحة وهي محصورة كلها مضبوطة معلومة لا زيادة فيها ولا نقص؛ فبطل التعليق بهذا الفصل ولله الحمد» اهـ[1].

قلت: وكلام ابن حزم – رحمه الله – إنما كان جوابًا على زعم النصارى أن اختلاف نسخ الإنجيل كاختلاف قراءات القرآن العظيم[2] وقد رد هذا الزعم عليهم القرافي[3] أيضا فقال: «الجواب ما قال الشاعر[4]:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءاً ... ونارٍ توقَّدُ باللَّيلِ ناراَ

هيهات

ما كل سوداء تمرة، ولا كل بيضاء شحمة، أنزل الله – سبحانه وتعالى – كتابه العزيز على خير رسله بلغة قريش.

وقبائل العرب مختلفة اللغات في الإمالة والتفخيم، والمد والقصر والجهر والإخفاء وإعمال العوامل الناصبة والرافعة والجارة، فلو كلفوا كلهم الحل على لغة

---

(١) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٧٦/٢).

(٢) ومنه تعلم أن شبهة الطعن في القرآن باختلاف القراءات شبهة ساقطة لدى النصارى، وهي شبهة قديمة لدى الملحدين في كتاب الله، وجاء جولد تسيهر في آخر الركب وغير في صياغتها ثم أعاد رميها، فعادت عليه كسيرة ولله الحمد.

(٣) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي، من علماء المالكية فقيه أصولي محقق متكلم نحوي توفي سنة ٦٨٤ هـ، «الأعلام» (٩٥/١).

(٤) هو أبو داود الإيادي وقد ذكر هذا البيت ابن قتيبة في ترجمته في كتابه «الشعر والشعراء» (٢٣٩/١) وذكر أنه مما يتمثل به من شعره.

واحدة لشق عليهم ذلك، فسأل عليه السلام ربه أن يجعله على سبعة لغات لتتسع الغرب ويذهب الحرج، وكان بالمؤمنين رؤوفا رحيما ، فأنزلت القراءات لذلك وكلها مروية عنه عليه السلام متواترة فنحن على ثقة في جميعها، وأنها عن الله – تعالى – وبإذنه متلقاه عن خير رسله فذهب اللبس وحصل اليقين...» اهـ[١].

فالحاصل: أن اختلاف القراءات ليس من قبيل الاضطراب وعدم الثبات، بل جميع ذلك حق ويقين أعلمنا به الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم.

---

(١) وتمام كلام القرافي: «وأما أنتم فليس في أناجيلكم رواية العدل عن العدل إلى مؤلفي أناجيلكم، ولا صرح مؤلفو أناجيلكم بكلمة واحدة يقول «متى» فيها، أو غيره قال لي المسيح: أن الله أنزل عليه كذا، بل غاية ما في بعضه قال اليسوع المسيح: كذا. أما أن ذلك القول من الكتاب المنزل من عند الله أو هو من قبل عيسى – عليه السلام – على ما اقتضاه رأيه أو أنزل عليه لا على سبيل أنه من الإنجيل هذا لم يتعرض له إنجيل من الأناجيل. وهلموا إلى أناجيلكم تحكم بيننا وبينكم إن كنتم صادقين، فقد وقفنا عليها، ولم نجد فيها شيئا من ذلك؛ بل تواريخ وحكايات وأخبار، وبينها أقوال يسيرة معزية للمسيح – عليه السلام – لم يصرح فيها بأنها من الإنجيل ولا من غيره وليس لكم أن تقولوا: متى نقل للتلميذ شيئا، فالمسيح قاله لهم؛ لأنا نقول: هم خلفاؤه على زعمكم، وكانوا فضلاء نجباء ومثل هؤلاء يكون لهم أراء واجتهادات وأقيسة وفراسات يتحدثون باعتبارها، فليس لكم أن تقولوا كل ما يقولونه فهو من قبل المسيح – عليه السلام – أو من قوله. ولو سلمنا أنه من قوله – عليه السلام – فيحتمل أن يكون من كلام الإنجيل ومن غيره، فلا يوثق بحرف واحد عندكم أنه من الإنجيل المنزل، بل نقطع بأن أكثره ليس منزلا، وهو تلك التواريخ وكلام الكهنة وملوك الكفرة التي حشرتموها في الإنجيل وتزعمون أن الإنجيل الكتاب المنزل، وهذا عندكم أشد وأصعب من التوراة؛ فإن التوراة كتبت في الألواح وتميزت وتعينت، ثم طرأ عليها ما طرأ عليها، وأما الإنجيل فلم يتميز قط، ولم يعرف له صورة، ولا سمع منه كلمة، غايته أن التلاميذ أملوا هذه الأناجيل بعد رفع المسيح – عليه السلام – بمدة طويلة، ولم يصرحوا بأن هذا منزل ولا غير منزل، فسقطت الثقة من الجميع حتى يتعين المنزل. ولهذه القواعد لم يجز المسلمون أن يجعلوا شيئا من الأحاديث النبوية مع صحتها من الكتاب المنزل، ولاقول أحد من الصحابة، بل متى قال الصحابي قولا نسب له فقط، ولا يجوز أن يقال هذا من قول النبي – عليه السلام – فضلا عن كونه من القرآن، وأنتم جعلتم الجميع من الكتاب المنزل، وسميتموه كتاب الله، فوقعتم في الضلال وقول المحال، فلا تشبهوا أنفسكم بنا، فوالله ما اجتمعنا في شيء من هذا، بل أنتم في غاية الإهمال، ونحن في غاية الاحتفال» اهـ، «الأجوبة الفاخرة» ص: (٩٧ – ٩٩).

فإن قيل: اختلاف القراءات في القرآن الكريم ألا يخالف ما أخبر الله – عز وجل – في كتابه بأن القرآن العظيم لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا؟.

فالجواب: هذا هو الفرع الثاني من الشبهة، ورده هو التالي:

رد الفرع الثاني من الشبهة:

اختلاف القراءات ليس من قبيل الاختلاف الذي نفى الله عز وجل وجوده في القرآن العظيم، فإن الله جل وعلا نفى عن القرآن اختلاف التضاد، ولست واجده – بحمد الله – في إخباره ولا في أمره ونهيه إلا ما كان من قبيل الناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمطلق والمقيد.

وقد رد هذه الشبهة ابن قتيبة فقال: "أما ما اعتلوا به في وجوه القراءات من الاختلاف فانا نحتج عليهم فيه بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «نزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شاف كاف، فاقرءوا كيف شئتم»[1]... ... ...

وتأويل ذلك على سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن... ... ...

فإن قال قائل: هذا جائز في الألفاظ المختلفة إذا كان المعنى واحدًا فهل يجوز أيضًا إذا اختلفت المعاني؟.

قيل له: الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضاد.

فاختلاف التضاد لا يجوز، ولست واجده بحمد الله في شيء من القرآن إلا في الأمر والنهي من الناسخ والمنسوخ.

---

(1) حديث متواتر: انظر: «نظم المتناثر» ص: [١١١].

واختلاف التغاير جائز...» اهـ[1].

ثم ضرب لهذا النوع - اختلاف التغاير - أمثلة من الآيات، وبرهن على جوازه بأن كلا من المعنيين صحيح وأن كل قراءة بمنزلة آية مستقلة، لا جرم أن يكون هذا الاختلاف فنا من فنون الإيجاز الذي يسلكه القرآن في إرشاده وتعليمه[2].

والاختلاف بين القراءات إنما هو من قبيل اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد، واختلاف القراءات لا يخرج عن حال من ثلاثة:

إما أن يختلف اللفظ ويتحد المعنى.

أو يختلف اللفظ ويختلف المعنى، مع جواز اجتماعهما في شيء واحد لعدم تضاد اجتماعهما فيه.

أو يختلف اللفظ ويختلف المعنى، مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد ولكن يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ): «ولا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده، بل قد يكون معناها متفقًا أو متقاربًا، كما قال عبد الله بن مسعود: «إنما هو كقول أحدكم: أقبل، وهلم وتعال»[3].

وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر، لكن كلا المعنيين حق، وهذا

---

(١) «تأويل مشكل القرآن» ص: [٣٣] باختصار.

(٢) «القراءات في نظر المستشرقين والملحدين» ص: (١٧ - ١٨).

(٣) أثر صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (شاكر) (١/٥٠)، وابن مجاهد في «السبعة» ص: [٤٧].

اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض، وهذا كما جاء في الحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أنزل القرآن على سبعة أحرف إن قلت: غفورًا رحيمًا، أو قلت عزيزًا حكيمًا فالله كذلك، ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة»(١).

وهذا كما في القراءات المشهورة: ﴿ربنا باعِد﴾ و﴿باعَد﴾(٢) (سبأ: ١٩).

---

(١) حديث صحيح: وهو ملفق من روايتين عن أبي هريرة بنحوه.

الرواية الأولى لفظها: «أنزل القرآن على سبعة أحرف عليم حكيم، غفور رحيم».

أخرجها أحمد في «المسند» (شاكر) (١٦٧/١٦) تحت رقم: [٧٣٧٢] (٢٠٢/١٨) تحت رقم: [٩٦٧٦] وأخرجها الطبري في تفسيره (شاكر) (٢٢/١) تحت رقم: [٨] وابن حبان في صحيحه (موارد) ص: [٤٤٠] تحت رقم: [١٧٧٩] وصححه أحمد شاكر.

الرواية الثانية لفظها: «هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقروا ولا حرج ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب ولا ذكر عذاب برحمة». أخرجها الطبري في تفسيره (شاكر) (٤٥/١ - ٤٦)، وصححها الشيخ/ أحمد شاكر على شرط الشيخين، وصححها الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٧٩/٣) تحت رقم: [١٢٨٧] وعزاها لأبي الفضل الرازي في كتابه «معاني أنزل القرآن على سبعة أحرف» ق: (٢/٦٨). وهذه الرواية الثانية جاءت بنحوها عن أبي بكرة أخرجها أحمد في «المسند» (١٤/٥، ١٥)، والطبري في تفسيره (شاكر) (٣٤/١، ٥٠)، «والداني في المكتفي» ص: (١٣٠ - ١٣١) ومدارها على (علي بن زيد بن جدعان) وهو ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» ص: [٤٠١] وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٥١/٧): «رواه أحمد والطبراني بنحوه وفيه علي بن زيد بن جدعان وهو سيء الحفظ، وقد توبع وبقية رجال أحمد رجال الصحيح» اهـ. فائدة: إن ختم الآيات لا يخضع للتشهي، ولكن لا بد من التوقيف فيه، وليس لأحد مهما كانت منزلته أن يبدل حرفا من كتاب الله بحرف آخر، والظاهر في معنى الحديث كما قال أبو عمرو الداني في «المكتفي في الوقف والابتدا» ص: [١٣٢]: «أنه ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار والعقاب وتفصل مما بعدها إذا كان بعدها ذكر الجنة والثواب، وكذلك يلزم أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب وتفصل مما بعدها أيضا إذا كان بعدها ذكر النار والعقاب...» اهـ.

(٢) تنوعت القراءات في قوله: ﴿ربنا باعد﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام بنصب: ﴿باعد﴾ على النداء، و﴿بعِّد﴾ بكسر العين المشددة بلا ألف، ومعناها طلب المباعدة بين أسفارهم على سبيل الجرأة والبطر، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي. وقرأ يعقوب: ﴿ربنا﴾ بضم الباء على الابتداء، و﴿باعد﴾ بالألف وفتح العين والدال، ومعناها خبر عن بعد سفرهم إفراطا

=

﴿إلا أن يُخافا ألا يقيما﴾ و ﴿إلا أن يَخافا ألا يقيما﴾[1](البقرة: ٢٢٩).

﴿وإن كان مكرهم لَتزولُ﴾ و﴿وإن كان مكرهم لِتزول﴾[2] [إبراهيم: ٤٦].

﴿بل عجبتَ﴾و﴿بل عجبتُ﴾[3] [الصافات: ١٢]، ونحو ذلك.

ومن القراءات ما يكون المعنى فيها متفقًا من وجه متباينًا من وجه كقوله:

=

منهم في الترفه وعدم الاعتداد بما أنعم الله به عليهم وهذا الخبر على سبيل الشكوى من ذلك. وقرأ الباقون: ﴿ربنا﴾ بالنصب ﴿باعد﴾ بالألف وكسر العين وسكون الدال، ومعناها كالأولى طلب المباعدة بين أسفارهم، انظر: «التيسير» ص: [١٨١]، «النشر» (٢/٣٥٠)، «الإتحاف» ص: [٣٥٩].

(١) تنوعت القراءات في قوله: ﴿إلا أن يَخافا ألا يقيما﴾، فقرأ أبو جعفر وحمزة ويعقوب والأعمش: ﴿إلا أن يخافا﴾ بضم الياء على البناء للمفعول؛ فحذف الفاعل وناب عنه ضمير الزوجين، و﴿إلا أن يقيما حدود الله﴾ بدل اشتمال من ضمير الزوجين، والتقدير: إلا أن يخافا عدم إقامتها حدود الله. وقرأ الباقون: ﴿يخافا﴾ بفتح الياء على البناء للفاعل، وإسناد الفعل إلى ضمير الزوجين المفهوم من السياق، و[أن لا يقيما حدود الله] مفعول به، انظر: «الغاية» ص: [١١٤]، «الإتحاف» ص: [١٥٨]، «المغني» (١/٢٤٩).

(٢) تنوعت القراءات في قوله: ﴿لتزول﴾ فقرأ الكسائي وحده من العشرة ووافقه ابن محيصن: ﴿لَتزول﴾ بفتح اللام وضم الثانية، والمعنى: وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال. وقرأ الباقون: ﴿لتزول﴾ بكسر اللام الأولى ونصب الثانية، والمعنى: أنهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال الثابتة ثباتا وتمكنا من آيات الله وشرائعه، انظر: «الغاية» ص: [١٨٤]، «الإتحاف» ص: [٢٧٣]، «القلائد» ص: [٦٦].

(٣) تنوعت القراءات في قوله: [گ] فقرأ حمزة والكسائي وخلف ووافقهم الأعمش بضم التاء على أنها ضمير المتكلم، والمعنى: قل يا محمد بل عجبت أنا، أو أن الله – تعالى – رد التعجب إلى كل من بلغه إنكار المشركين للبعث من المقربين بالبعث وعلى ذلك جاء قوله – تعالى –: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥]. وقرأ الباقون: ﴿عجبت﴾ بفتح التاء على أنها ضمير المخاطب، والمعنى: بل عجبت من قدرة الله – تعالى – على هذه الخلائق العظيمة، وهم يسخرون منك مما تريهم من آثار قدرة الله – تعالى – أو من إنكارهم البعث مع اعترافهم بالخالق، انظر: «النشر» (٢/٣٥٦)، «الإتحاف» ص: [٣٦٨]، «المغني» (٣/١٨٧ – ١٨٨).

﴿يخدَعون﴾ و ﴿يخادعون﴾(١) [البقرة: ٩].

و﴿يكْذِبون﴾ و﴿يُكذَبون﴾(٢) [البقرة: ١٠].

و ﴿لمستم﴾ و ﴿لامستم﴾(٣) [النساء: ٤٣] [المائدة: ٦].

و﴿يطهرن﴾ و﴿يطَّهَّرْن﴾(٤) [البقرة: ٢٢٢]، ونحو ذلك.

فهذه القراءات التي يتغاير فيها المعنى كلها حق.

وكل قراءة منها مع القراءة الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها،

---

(١) تنوعت القراءات في قوله: ﴿يخدعون﴾ فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها وكسر الدال: ﴿يُخَادِعون﴾، ووافقهم اليزيدي، والمعنى: إنهم يخادعون أنفسهم أي: يمنونها الأباطيل، وأنفسهم تمنيهم ذلك أيضا، ويجوز أن تكون المفاعلة ليست على بابها فيكون المعنى كما في القراءة التالية: وقرأ الباقون بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال: ﴿يَخْدَعون﴾ مضارع خدع، على أن الفعل من جانب واحد، انظر: «الغاية» ص: [٩٧]، «الإتحاف» ص: [١٢٨]، «القلائد» ص: [١٣].

(٢) تنوعت القراءات في قوله تعالى: ﴿يكذبون﴾ فقرأ عاصم وحمزة والكسائي وكذا خلف ووافقهم الحسن والأعمش بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الذال: ﴿يَكْذِبون﴾ والمعنى: أخبر سبحانه أن لهم عذابا أليما لأنهم اتصفوا بالكذب. وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الكاف وكسر الذال المشددة: ﴿يُكَذِّبون] والمعنى: أخبر سبحانه أن لهم عذابا أليما لأنهم كذبوا الرسل – عليهم الصلاة والسلام –، انظر: «الغاية» ص: (٩٧ – ٩٨)، «الإتحاف» ص: [١٢٩]، «القلائد» ص: [١٣].

(٣) تنوعت القراءات في قوله: ﴿لمستم﴾ في الموضعين (في النساء والمائدة) فقرأ حمزة والكسائي وكذا خلف بغير ألف فيهما [لمستم] ووافقهم الأعمش، والمعنى: الإفضاء باليد إلى الجسد. وقرأ الباقون: ﴿لامستم﴾ بإثبات ألف بعد السين والمعنى: الجماع، انظر: «الغاية» ص: [١٣٥]، «الإتحاف» ص: [١٩١]، «القلائد» ص: [٣٦].

(٤) تنوعت القراءات في قوله: ﴿يطهرن﴾ فقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي وكذا خلف بفتح الطاء والهاء مشددتين، مضارع تطهر (يطَّهَّرن) ووافقهم ابن محيصن والأعمش، والمعنى: حتى ينقطع الحيض ويغتسلن أو يتوضأن أو يغسلن المحل. وقرأ الباقون بسكون الطاء وضم الهاء مخففة مضارع طهرت المرأة ﴿يَطْهُرن﴾ والمعنى: حتى ينقطع حيضهن ودخلن في وقت الطهر، انظر : «الغاية» ص: [١١٤]، «الإتحاف» ص: [١٥٧]، «القلائد» ص: [٢٣].

واتباع ما تضمنه من المعنى علمًا وعملًا ولا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظنا أن ذلك تعارض، بل كما قال عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -: «من كفر بحرف منه فقد كفر به كله»[1].

وأما ما اتحد لفظه ومعناه، وإنما يتنوع صفة النطق به كالهمزات والمدات، والإمالات، ونقل الحركات، والإظهار والإدغام، والاختلاس، وترقيق اللامات والراءات، أو تغليظها ونحو ذلك مما يسمي القراء عامته: الأصول، فهذا أظهر وأبين في أنه ليس فيه تناقض ولا تضاد مما تنوع فيه اللفظ والمعنى إذ هذه الصفات المتنوعة في أداء اللفظ لا تخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا، ولا يعد ذلك فيما اختلف لفظه واتحد معناه، أو اختلف معناه من المترادف ونحوه، ولهذا كان دخول هذا النوع في حرف واحد من الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها [من أول ما][2] يتنوع فيه اللفظ أو المعنى وإن وافق رسم المصحف وهو ما يختلف فيه النقط أو الشكل» اهـ[3].

قلت: فالقراءات جميعها حق، واختلافها حق، لا تضاد فيه ولا تناقض، والاختلاف الذي نفاه الله عن القرآن الكريم هو اختلاف التضاد والتناقض، وهذا

---

(1) أخرجه الطبري في تفسيره (شاكر) (٥٥/١)، وفي السند مغيرة بن مقسم عن إبراهيم، ومغيرة ثقة مدلس ولاسيما عن إبراهيم كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر في «التقريب» ص: [٥٤٣]، وقد عنعنه. وفي السند أيضا محمد بن حميد الرازي شيخ الطبري ضعيف كما في «التقريب» ص: [٤٧٥]، لكن الحديث ورد في سياق طويل بإسناد آخر ضعيف أخرجه أحمد في «المسند» (شاكر) (٣٢٤/٥) تحت رقم: [٣٨٤٥]، فيقوي هذا الحديث ويرقيه إلى درجة الحسن لغيره. والحديث ورد أيضا بإسناد ضعيف جدا عند الطبري في تفسيره (شاكر) (٢٨/١) تحت رقم: [١٨].

(2) كذا ولعل الصواب: «ولهذا كان دخول هذا النوع في حرف واحد...أولى من ما يتنوع فيه اللفظ أو المعنى...».

(3) «مجموع الفتاوى» (٣٩١/١٣ - ٣٩٢).

لست واجده في الشرع بله القرآن العظيم ولله الحمد والمنة.

الشبهة الثانية:

ذهب بعض الملحدين في القرآن العظيم إلى أن اختلاف القراءات **يرجع لسببين:**

الأول: تجرد المصاحف من نقط الحروف.

الثاني: تجردها من شكل الحروف، وفقد الحركات اللغوية والنحوية منها.

وفي ذلك يقول المستشرق جولد تسيهر: «وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعا لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته وعدد تلك النقاط.

بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات - الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده - إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها.

وإذا فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة، كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطًا أصلًا أو لم تتحر الدقة في نقطه أو تحريكه» اهـ[1].

وتلقف هذا الإفك المستشرقان الألمانيان أوتوبرتسل[2] (ت: ١٩٤١م)

---

(١) «مذاهب التفسير الإسلامي» ص: (٨ - ٩).

(٢) مقدمة تحقيقه لكتاب «التيسير» للداني ص: [ي]. وأوتوبرتسل من أبرز المستشرقين في الدراسات الخاصة بقراءات القرآن ولد في منشن (ميونخ) ١٨٩٣ م من أساتذة جامعة منشن مات في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١م، «موسوعة المستشرقين» ص: (٥٣ - ٥٤).

والآخر كارل بروكلمان[1] (ت ١٩٥٦م).

وانخدع به بعض الباحثين المسلمين[2] إما جهلًا منهم لشناعة هذه المقولة، وإما خطأ منهم في فهم المسألة، والله أعلم.

رد الشبهة الثانية:

هذا الرأي في سبب اختلاف القراءات مغالطة، وعكس للواقع إذ أن الواقع الثابت أن الرواية والتلقي والسماع هي الأصل الذي تثبت به القراءة ويثبت به رسمها، وليس لأحد اجتهاد في ذلك ولا رأي.

ولم يكن للرسم العثماني أثر في تعدد وجوه القراءة وإنما كان الرسم وسيلة لحفظ القراءات الثابتة النقل، إذ أن تلك الوجوه المختلفة لم يكن لها إلا سبب واحد، هو التلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد نبه علماء الأمة من عصر الصحابة – رضوان الله عليهم – إلى زمننا وإلى ما شاء الله؛ نبهوا إلى أن الأصل في القراءات إنما هو التلقي والسماع من الآخر

---

(١) «تاريخ الأدب العربي» (١/١٤٠). وكارل بروكلمان مستشرق ألماني كان عضوا في المجمع العلمي العربي (!) وعضوا في كثير من المجامع والجمعيات العلمية في ألمانيا وغيرها (١٨٦٨ – ١٩٥٦ م)، «الأعلام» (٥/٢١١١).

(٢) منهم: علي بن عبد الواحد وافي، صرح بذلك في كتابه «فقه اللغة» حاشية ص: [١١٩]، الطبعة الأولى ثم رجع عن ذلك في الطبعات التالية للكتاب، والرجوع للحق فضيلة، انظر: «رسم المصحف العثماني» ص: [٢٠]. ومنهم د/ جواد علي، ود/ عبد الله خورشيد، ود/ صلاح الدين المنجد، انظر: «رسم المصحف دراسة لغوية» ص: [٧١٩]. ومنهم: إبراهيم الإبياري صرح بذلك في كتابه «الموسوعة القرآنية»، انظر: «القراءات القرآنية تاريخ وتعريف» ص: (٨٣ – ١١٠، ٨٦). ومن الواضح أنهم جميعا ممن لم يتخصصوا في العلوم الشرعية لأن العالم الشرعي لا يقول ذلك.

للأول[1].

حتى في طور التدوين لعلم القراءات كانت الرواية والسماع هي الأصل، حيث نجد الكتب المصنفة في القراءات تتابع على ذكر أسانيد ما تنقله من القراءات[2].

قال أبو عمرو الداني: «فإن سأل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد في المصاحف؟.

قلت: السبب في ذلك - عندنا - أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه - لما جمع القرآن في المصاحف ونسخها على صورة واحدة وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها مما لا يصح ولا يثبت نظرًا للأمة واحتياطًا على أهل الملة وثبت عنده أن هذه الحروف من عند الله - عز وجل - كذلك منزلة، ومن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مسموعة، وعلم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكن إلا بإعادة الكلمة مرتين، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به ففرقها في المصاحف لذلك فجاءت مثبتة في بعضها ومحذوفة في بعضها لكي تحفظها الأمة كما نزلت من عند الله - عز وجل - وعلى ما سمعت من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهذا سبب اختلاف مرسومها في مصاحف أهل الأمصار» اهـ[3].

قلت: وفي ذلك يقول ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ): «سبب تنوع القراءات فيما

---

(١) تتقدم بسط هذا الموضوع ص: [٦٨].

(٢) تقدم تأكيد ذلك في الموضع السابق، وبسطه في الباب الثاني من القسم الأول لهذه الدراسة.

(٣) «المقنع» ص: (١١٨ - ١١٩).

احتمله خط المصحف هو تجويز الشارع، وتسويغه ذلك لهم؛ إذ مرجع ذلك إلى السنة والاتباع لا إلى الرأي والابتداع» اهـ[1].

ويؤكد هذا ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ) في قوله: «ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم، إنما هو من حيث أنه كان أضبط له، وأكثر قراءة واقراء به، وملازمة له، وميلًا إليه، لا غير ذلك.

وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القاريء وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دونما غيره من القراء.

وهذه الإضافة إضافة اختيار ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد» اهـ[2].

قلت: ويدلل على بطلان رأي هذا المجري أنه لو كان خلو المصاحف من الشكل والإعجام سببًا في تنوع القراءات واختلافًا لكانت كل قراءة يحتملها رسم المصحف صحيحة معتبرة قرآنًا والواقع ليس كذلك[3] فإن القراءات تنقسم من جهة قبولها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القراءات المقبولة، وهي:

(أ) القراءات المتواترة.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/٤٠٢).

(٢) «النشر» (١/٥٢).

(٣) «القراءات في نظر المستشرقين والملحدين» ص: [٤٩].

(ب) القراءات الصحيحة السند الموافقة لرسم المصحف المتلقاه بالقبول.

القسم الثاني: القراءات المردودة المنكرة الباطلة وهي:

(أ) القراءة التي لم يصح سندها، أو صح ولم تتلق بالقبول.

(ب) القراءة التي لا سند لها، سواء وافقت الرسم أم لم توافقه.

القسم الثالث: القراءات المتوقف فيها، وهي:

القراءة التي صح سندها، وخالفت رسم المصحف، واصطلح على تسميتها بالقراءة الشاذة.

وهذا التقسيم يدلل على أن أي قراءة لا يعتد بها ولا تعتبر قرآنا إلا إذا كانت ركيزتها الإسناد التلقي والسماع.

وتأتي هنا بحق كلمة ابن المبارك (ت: ١٨١ هـ): «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» اهـ[١].

ويؤكد اعتماد القراءات على النقل أن هناك ألفاظًا تقرأ بخلاف الرسم فمثلا: (الصلاة) رسمها في المصحف العثماني: ﴿الصلواة﴾ و (الزكاة) رسمها ﴿الزكواة﴾.

كما أن في القرآن الكريم كلمات تكررت في مواضع كثيرة ورسمت برسم واحد في جميع المواضع، ولكنها في بعض المواضع وردت فيها القراءات التي يحتملها رسمها فاختلف فيها القراء وتنوعت فيها قراءتهم، وفي بعض المواضع اتفق على قراءتها بوجه واحد؛ لأن غيره لم يصح به النقل، ولم تثبت به الرواية مع أن الرسم يحتمله[٢].

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١٥/١)، «الجرح والتعديل» (١٦/٢)، «المجروحين من المحدثين» (٢٦/١)، «معرفة علوم الحديث» ص: [٦].

(٢) أورد الأمثلة على ذلك صاحب كتاب «رسم المصحف العثماني» ص: (٣٣ - ٤٧)، وصاحب كتاب =

ومن مغالطات المستشرق جولدتسيهر في قوله: «إن الشكل والنقاط في الخط العربي هما سبب اختلاف القراءات»، من مغالطاته: أنه أقام هذا الرأي على توهم أن الأمة الإسلامية قد اعتمدت في أخذ كتابها على مثل ما اعتمد عليه غيرها من الأمم من النقل من الصحف المكتوبة والقراءة من الخط المرسوم فحسب؛ فلذلك - وبسبب تجرد الخط في أول الأمر من الشكل والنقط - وقعت في كثير من التحريف والتصحيف في القرآن، حيث قرأها كل بحسب ما اتفق له من الفهم، وما رآه من صحة المعنى وحسنه في نفسه، فوقعوا بسبب ذلك في الاختلاف على ما تقتضيه ضرورة تفاوت الأفهام واختلاف الملاحظ إلى حد التباين في كثير من الأحيان[1].

ولكشف هذه المغالطة أنقل كلامًا نفسيًا لابن حزم (ت: ٤٥٦ هـ) رحمه الله حيث يقول: «إن نقل المسلمين لكتابهم ودينهم ولما نقلوه عن أئمتهم ينقسم أقساما ستة:

أولها: شيء ينقله أهل المشرق والمغرب عن أمثالهم جيلًا جيلًا لا يختلف فيه مؤمن ولا كافر منصف غير معاند للمشاهدة، وهو أن القرآن المكتوب في المصاحف في شرق الأرض وغربها لا يشكون ولا يختلفون في أن محمدًا بن عبد الله بن عبد

=

«القراءات في نظر المستشرقين والملحدين» ص: (٥٢ - ٩٧)، واستوعب السيوطي في «الإتقان» (١٥٦/٤ - ١٥٧)، المواضع التي فيها قراءتان وكتبت على إحداهما مما يؤكد الاعتماد على النقل كما استقصى الشيخ/ محمد سالم محيسن - حفظه الله - من أول المصحف إلى آخره في كتابه «المغني في توجيه القراءات» (٣٨٠/٣ - ٤٠٣)، الكلمات القرآنية الفرشية التي ورد فيها أكثر من قراءة إلا أن هذه القراءات كانت خاصة بكلمات مخصوصة دون أن تشمل ذوات النظير.

(١) «دراسات في مناهج المفسرين» (١٠٠/١).

المطلب أتى به وأخبر أن الله – عز وجل – أوحى به إليه، وأن من اتبعه أخذه عنه كذلك ثم أخذ عن أولئك حتى بلغ إلينا... ... .

وليس عند اليهود والنصارى من هذا النقل شيء أصلًا ... .

والثاني: شيء نقلته الكافة عن مثلها حتى يبلغ الأمر كذلك إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ككثير من آياته ومعجزاته ... .

وليس عند اليهود والنصارى من هذا النقل شيء أصلا ... .

والثالث: ما نقله الثقة عن الثقة كذلك حتى يبلغ إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان على أكثر ما جاء هذا المجيء فإنه منقول نقل الكواف، إما إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من طرق جماعة من الصحابة – رضي الله عنهم –، وإما إلى الصاحب، وإما إلى التابع، وإما إلى إمام أخذ عن التابع، يعرف ذلك من كان من أهل المعرفة بهذا الشأن، والحمد لله رب العالمين.

وهذا نقل خص الله – تعالى – به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاه عندهم غضًا جديدًا على قديم الدهور منذ أربعمئة عام وخمسين عامًا[1] في المشرق والمغرب والجنوب والشمال، يرحل في طلبه من لا يحصي عددهم إلا خالقهم إلى الآفاق البعيدة ويواظب على تقييده من كان الناقد قريبًا منه قد تولى الله – تعالى – حفظه والحمد لله رب العالمين، فلا تفوتهم زلة في كلمة فما فوقها في شيء من النقل أن وقعت لأحدهم، ولا يمكن فاسقًا أن يقحم فيه كلمة موضوعة ولله – تعالى – الشكر.

([1]) يعني إلى زمنه، وهو كذلك إلى زمننا هذا عام اثني عشر وأربعمئة وألف والحمد لله.

وهذه الأقسام الثلاثة التي نأخذ ديننا منها ولا نتعداها إلى غيرها والحمد لله رب العالمين...» اهـ[١].

ثم ذكر - رحمه الله - القسم الرابع والخامس والسادس.

وهذا الكلام من ابن حزم - رحمة الله عليه - يبين أن ما أقدم عليه جولدتسيهر في كلامه من أبعد ما يكون عن تلقي هذه الأمة الإسلامية لكتابها العظيم؛ إذ اعتمدت في نقله على أعلى درجات التوثق والضبط في كل طبقات السماع، فأنى يدخله التزيد ويخرمه النقص بالرأي والاجتهاد؟.

وكيف يكون الرسم هو معتمدهم في القراءات وسبب اختلافهم فيها، وهم ينهون عن أخذ القرآن عن المصحفيين، الذين أخذوا القرآن من الصحف ولم ينقلوه بالسماع والمشافهة؟.

سبحانك ربي هذا بهتان عظيم.

قال تبارك وتعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

---

(١) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢/٨١ - ٨٤) باختصار وتصرف يسير.

الشبهة الثالثة:

عدم كتابة بعض الصحابة لبعض القرآن في المصحف وكتابة بعضهم لما ليس بقرآن في المصحف، وهذا اختلاف في القرآن وقراءاته بالزيادة والنقصان.

وهذه الشبهة حكاها ابن قتيبة عن الطاعنين في القرآن العظيم حيث قالوا عن ابن مسعود – رضي الله عنه – أنه: «كان يحذف من مصحفه «أم الكتاب»[1] ويمحو «المعوذتين» ويقول: لم تزيدون في كتاب الله ما ليس فيه؟...»[2].

([1]) أورد السيوطي في «الدر المنثور» (١٠/١) شيئًا حول هذا وسيأتي – إن شاء الله – قريبًا.

([2]) أخرجه عبد الله بن أحمد في «زيادات المسند» (١٢٩/٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (٩ – ٢٦٨)، وصححه ابن حجر في «فتح الباري» (٧٤٢/٨، ٧٤٣)، ووافقه السيوطي في «الإتقان» (أبو الفضل) (٢٢١/١)، ولفظه: «عن عبد الرحمن بن يزيد قال: «كان عبد الله يحك المعوذتين من مصاحفه ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله تبارك وتعالى». قال في «مجمع الزوائد» (١٤٩/٧): «رجال عبد الله رجال الصحيح ورجال الطبراني ثقات» اهـ. وأخرجه بنحوه البزار (٨٦/٣) «كشف الأستار»، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦٩/٩)، وقال في «مجمع الزوائد» (١٤٩/٧): «ورجالهما ثقات» اهـ، ولفظه: «عن علقمة عن عبد الله أنه كان يحك المعوذتين من المصحف، ويقول: إنما أمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن يتعوذ بهما، وكان عبد الله لا يقرأ بهما». قال البزار: «هذا لم يتابع عبد الله عليه أحد من الصحابة، وقد صح عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قرأ بهما في الصلاة وأثبتا في المصحف» اهـ. وصححه ابن حجر في «فتح الباري» (٧٤٣/٨)، ووافقه السيوطي في «الإتقان» (أبو الفضل) (٢٢١/١). قلت: لكن قوله في هذه الرواية: «وكان عبد الله لايقرأ بهما» شاذ بمرة؛ لأن المتواتر عن عبد ا لله بن مسعود القراءة بهما وأنهما من القرآن. وأخرجه البخاري في كتاب «التفسير»سورة: [ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ] [الفلق: ١]، حديث رقم: [٤٩٧٧] عن زر قال: «سألت أبي بن كعب قلت: أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول :كذا وكذا . فقال أبي بن كعب: سألت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال لي: «قيل لي فقلت» قال أبي بن كعب: فنحن نقول كما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –. وقوله: «كذا وكذا» أبهمه الراوي، وصرح به في رواية أحمد في «المسند» (١٢٩/٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٣/١ – ٣٤)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» ص: [١٩٩] عن زر بن حبيش قال: قلت لأبي بن كعب: «إن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه (وفي رواية الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٣/١) «إن أخاك ابن مسعود يحكهما من المصحف») فقال: أشهد أن رسول الله –

=

وأبي بن كعب يزيد في مصحفه افتتاح «دعاء القنوات» إلى قول الداعي:

«إن عذابك بالكافرين ملحق» وبعده سورتين من القرآن"(١)

=

صلى الله عليه وسلم – أخبرني أن جبريل – عليه السلام – قال له: [ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ] فقلتها، فقال: [ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ] [الناس: ١] فقلتها، فنحن نقول ما قال النبي – صلى الله عليه وسلم –».

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣١٤/٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢١٠/٢) ولفظه عند ابن أبي شيبة عن ابن جريح عن عطاء عن عبيد بن عمير قال: «سمعت عمر يقنت في الفجر يقول بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونؤمن بك ونتوكل عليك الخير كله، ولا نكفر، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار ملحق، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك». قال الألباني في «إرواء الغليل» (١٧٠/٢) عن سند هذا الأثر: «وهذا سند رجاله كلهم ثقات، رجال الشيخين، ولولا عنعنة ابن جريج لكان حريا بالصحة» اهـ. قلت: وجدت تصريح ابن جريج بالسماع عن عطاء في رواية هذا الحديث عند عبد الرازق في «المصنف» (١١١/٣) وزاد في آخره: «قال وسمعت عبيد بن عمير يقول: القنوت قبل الركعة الآخرة من الصبح وذكر أنه بلغه أنهما سورتان من القرآن في مصحف ابن مسعود، وأنه يوتر بهما كل ليلة وذكر أنه يجهر بالقنوت في الصبح، قال ابن جريج لعطاء: فإنك تكره الاستغفار في المكتوبة فهذا عمر قد استغفر؟ قال: فرغ هو في الدعاء في آخرها». والحديث أورده في «كنز العمال» (٧٥/٨) وعزاه إلى من سبق وزاد عزوه إلى الطحاوي ومحمد بن نصر. قلت: الحديث عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٤٩/١) من طريق ابن أبي ليلى عن عطاء عن عبيد بن عمير قال: «صليت خلف عمر – رضي الله عنه – صلاة الغداة فقنت فيها بعد الركوع وقال...وساقه مختصرا. ومن طريق ابن أبي ليلى أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٤/٢) أيضا، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن سيء الحفظ جدا كما في «التقريب» ص: [٣١٤] لكنه لم يتفرد به فقد أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣١٤/٢) والبيهقي في «سننه الكبرى» (٢١١/٢) من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه أنه صلى خلف عمر فصنع مثل ذلك». قلت: وهذا إسناد صحيح صححه البيهقي والألباني في «إرواء الغليل» (١٧١/٢). وعن أبي إسحاق قال: «أمنا أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بخرسان فقرأ بهاتين السورتين: إنا نستعينك ونستغفرك...وذكر الحديث. قال في «مجمع الزوائد» (١٥٧/٧): «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح» اهـ. قلت: صحح سنده السيوطي في «الإتقان» (أبو الفضل) (١٨٥/١). وأخرج الطبراني في كتاب «الدعاء» (١١٤٤/٢) حديث رقم: [٧٥٠] عن عبد الله بن زرير قال: «قال لي عبد الملك بن مروان ما حملك على حب أبي تراب إلا أنك أعرابي جاف فقلت: والله لقد قرأت القرآن قبل أن يجتمع أبواك، لقد علمني سورتين علمهما إياه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما علمتهما أنت ولا أبوك:

=

اهـ[1].

وذكر ابن قتيبة في موضع آخر من كتبه أن هذه الشبهة من التهم الكثيرة التي وجهها إبراهيم بن سيار أبو إسحاق النظام المعتزلي (ت٢٣١هـ) إلى ابن مسعود أنه جحد من كتاب الله – تعالى – سورتين[2].

ولم تفت هذه الشبهة النصارى فاستغلوها في الطعن في القرآن العظيم، حتى جاء مدره القوم اليهودي المجري تسيهر ينفث سمومه الخبيثة من خلال حديثه عن الصحابيين الجليلين عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب متخذا من الروايات المنقولة عنهما في زيادة قراءتهما على القراءات المستفيضة المتواترة حجة الحجج على الطعن في القرآن العظيم بالنقصان والزيادة.

يقول جولد تسيهر: «وقد رويت أمثال تلك الزيادات في النص عن اثنين من صحابة الرسول – صلى الله عليه وسلم – بوجه خاص، تظهر في قراءتيهما على وجه العموم أشد الاختلافات التي تمس حتى محصول السور، وكلاهما من أعظم المعلمين مقاما في أقدم طبقة إسلامية عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب – رضي الله عنهما – وقد انتفع فعلا رجال الجدل المسيحيون بقراءات الأول فاتخذوها حجة للطعن في صحة

=

«اللهم إنا نستعينك ونستغفرك...الحديث. قلت: هذا حديث ضعيف منكر وضعفه محقق كتاب «الدعاء». وهناك روايات أخرى في الباب أورها عبد الرازق في «المصنف» (١٠٥/٣ – ١٢٣) وانظر «الإتقان» للسيوطي (١٨٤/١ – ١٨٥)، «الدر المنثور» (٦٩٥/٨ – ٦٩٨).

(١) «تأويل مشكل القرآن» ص: (٢٤ – ٢٥) باختصار وتصرف.

(٢) «تأويل مختلف الحديث» ص: [١٨].

القراءات.

وعلى الرغم مما نال النص القرآني في قراءتيهما من تغييرات بعيدة المدى - ليس فقط من حيث الحروف والحركات والكلمات كما ذكرنا - فقد تمتعا بالإجلال على أنهما خير حجج النص القرآني...إلخ»[1].

هذا حاصل هذه الشبهة.

رد الشبهة الثالثة:

تنوعت وجهة أهل العلم أمام هذه الشبهة، ويمكن حصرها في موقفين أو اتجاهين:

الإتجاه الأول: التسليم بصحة الروايات الواردة في ذلك مع الجمع بينها وبين ما تواتر عن عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب - رضي الله عنهما - في القراءات المتواترة.

ويمكن أن يسمى هذا الاتجاه بـ «مسلك الجمع والتوفيق بين الآثار الواردة في المسألة» حيث تتأول الآثار التي استدل بها الطاعنون بأحد التأويلات.

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) مرجحا لهذا المسلك: «الطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل» اهـ[2].

قلت: والتأويلات التي يمكن أن تحمل عليها الروايات السابقة هي التالية:

---

(١) «مذاهب التفسير الإسلامي» ص: (١٦ - ٢١).

(٢) «فتح الباري» (٨/٧٤٣).

١- تأويل سفيان بن عيينة[١]:

عن سفيان عن عبدة[٢] وعاصم عن زر بن حبيش قال: قلت لأبي: «إن أخاك يحكهما من المصحف فلم ينكر، قيل لسفيان: ابن مسعود؟ قال: نعم، وليسا في مصحف ابن مسعود؛ كان يرى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يعوذ بهما الحسن والحسين ولم يسمعه يقرؤهما في شيء من صلاته فظن أنهما عوذتان، وأصر على ظنه، وتحقق الباقون كونهما من القرآن فأودعوهما إياه»[٣].

وقد اعتمد هذا التأويل ابن قتيبة (ت: ٢٧٦ هـ) – رحمه الله – فيقول: «وأما نقصان «مصحف عبد الله» بحذفه «أم الكتاب» و«المعوذتين» وزيادة أبي بسورتي القنوت؛ فإنا لا نقول: إن عبد الله وأبيا أصابا وأخطأ المهاجرون والأنصار، ولكن عبد الله ذهب فيما يرى أهل النظر إلى أن المعوذتين كانتا كالعوذة والرقية وغيرها، وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يعوذ بهما الحسن والحسين وغيرهما، كما كان يعوذ بـ «أعوذ بكلمات الله التامة..»[٤] وغير ذلك، فظن أنهما ليستا من القرآن وأقام على

(١) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أن حفظه تغير بأخرة وكان ربما دلس عن الثقات مات في رجب سنة ١٩٨ هـ، «التقريب» ص: [٢٤٥].

(٢) عبده بن أبي لبابة الأسدي مولاهم، ويقال: مولى قريش، أبو القاسم البزار الكوفي، نزيل دمشق ثقة، «التقريب» ص: [٣٦٩].

(٣) أثر صحيح: أخرجه أحمد في «المسند» (٥/١٣٠) بسند صحيح.

(٤) ثبت تعويذه – صلى الله عليه وسلم – للحسن والحسين بـ «أعوذ بكلمات الله التامة...» أخرجه البخاري في كتاب «الأنبياء» باب قوله – تعالى -: [ں ں ٹ ٹ] [النساء: ١٢٥]، والترمذي في كتاب «الطب» باب رقم: [١٨] حديث رقم: [٢٠٦١] وأبو داود في كتاب «السنة» باب: «في القرآن» حديث رقم: [٤٧٣٧].

ظنه ومخالفة الصحابة جميعًا... ... .

وإلى نحو هذا ذهب أبي في دعاء القنوت؛ لأنه رأى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يدعو به في الصلاة دعاء دائما فظن أنه من القرآن، وأقام على ظنه ومخالفة الصحابة.

وأما فاتحة الكتاب، فإني أشك فيما روي عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – من تركه إثباتها في مصحفه، فإن كان هذا محفوظا فليس يجوز لمسلم أن يظن به الجهل بأنها ليست من القرآن وكيف يظن به ذلك وهو من أشد الصحابة عناية بالقرآن، وأحد الستة الذين انتهى اليهم العلم... ... .

ولكنه ذهب فيما يظن أهل النظر إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان، والزيادة والنقصان ورأى ذلك لا يجوز على سورة الحمد لقصرها، ولأنها تثنى في كل ركعة؛ ولأنه لا يجوز لأحد من المسلمين ترك تعلمها وحفظها، كما يجوز ترك تعلم غيرها وحفظه؛ إذ كانت لا صلاة إلا بها.

فلما أمن عليها العلة التي من أجلها كتب المصحف ترك كتابتها وهو يعلم أنها من القرآن.

ولو أن رجلًا كتب في المصحف سورًا وترك سورًا لم يكتبها لم نر عليه في ذلك وكفا(١) – إن شاء الله تعالى –» اهـ(٢).

قلت: وتلاحظ الأمور التالية:

١– أن هذا التأويل قائم على أساس أن ابن مسعود – رضي الله عنه – لم

---

(١) الوكف: الإثم والعيب، «لسان العرب» (٩/٣٦٣).

(٢) «تأويل مشكل القرآن» ص: (٤٢ – ٤٩) باختصار.

يثبت عنده القطع بكون المعوذتين من القرآن، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك.

وقد حكى ابن حجر عن ابن الصباغ قوله في مانعي الزكاة: «وإنما قاتلهم أبو بكر على منع الزكاة ولم يقل أنهم كفروا بذلك، وإنما لم يكفروا؛ لأن الإجماع لم يكن استقر، قال: ونحن الآن نكفر من جحدها، قال: وكذلك ما نقل عن ابن مسعود في المعوذتين.

قال ابن حجر: يعني أنه لم يثبت عنده القطع بذلك ثم حصل الاتفاق بعد ذلك» اهـ[1].

٢- مما سبق يزول الإشكال الذي أورده الرازي حيث قال: «إن قلنا: إن النقل المتواتر كان حاصلا في عصر الصحابة بكون سورة الفاتحة من القرآن؛ فحينئذ كان ابن مسعود عالما بذلك، فإنكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل.

وإن قلنا: إن النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصلا في ذلك الزمان فهذا يقتضي أن يقال: إن القرآن ليس بمتواتر في الأصل وذلك يخرج عن كونه حجة يقينية (يعني: يلزم أن بعض القرآن لم يتواتر).

قال: «وهذا في غاية الصعوبة» اهـ[2].

قلت: هذا اللازم الذي ذكره الرازي غير لازم، إذ يحتمل أن القرآن كان متواترًا في عصر ابن مسعود لكن لم يتواتر عنده جميعه[3] إذ ليس من شرط التواتر أن يتواتر

---

(١) «فتح الباري» (٧٤٣/٨).

(٢) «التفسير الكبير» للرازي (٢١٨/١) بتصرف يسير.

(٣) «فتح الباري» (٧٤٣/٨).

عند كل أحد والله أعلم.

٣- يقدح في هذا التأويل - الذي ذكره سفيان بن عيينة واعتمده ابن قتيبة - أنه ثبت عن ابن مسعود وأبي بن كعب عدهما المعوذتين والفاتحة من القرآن، وعدم عدهما دعاء القنوت من القرآن، وذلك فيما تواتر عنهما من قراءة، وهذا يدل إما على رجوعهما عما نقل عنهما، وإما أن ذلك الفعل الذي صدر منهما له محمل غير إنكار قرآنية الفاتحة، وغير اعتبار ذلك الدعاء قرآنا، لكن رجوعهما لم ينقل عنهما صريحًا بل يمكن أن يقال: إن عدم نقل ذلك عنهما يدل على أنهما أقاما على ذلك، فيبقى إذا أن يكون لذلك محمل عنهما غير ما تقدم. أو يقال: لا يلزم رجوعهما لأنهما لم يذكرا و لم يريا أن ذلك قرآناً، وإن أدرجه كل واحد منهما في مصحفه، لأنهما لا يريدان بالمصحف ما كان خاصا بالقرآن وحده أصلاً. وعدم نقل رجوعهما يدل على ذلك.

وإذ لم تكن هذه الطريقة في التأويل كافية انتقلنا إلى التأويل الثاني:

٢- تأويل القاضي أبي بكر الباقلاني (ت: ٤٠٣ هـ):

يتركز تأويل القاضي أبي بكر في قضية عدم كتابة ابن مسعود - رضي الله عنه - للمعوذتين في مصحفه، إذ يرى أن ابن مسعود لم ينكر قرآنيتهما، لكنه كان يرى أن لا يكتب في المصحف إلا ما أمر الرسول بكتابته، ولم يثبت عنده ذلك في المعوذتين فلم يكتبهما.

وفي ذلك يقول الباقلاني: «أما دعوى من ادعى أن ابن مسعود أنكر أن تكون المعوذتان قرآنًا منزلًا وجحد ذلك؛ فإنها دعوى تدل على جهل من ظن صحتها، وغباوته، وشدة بعده عن التحصيل وعلى بهت من عرف حال المعوذتين وحال عبد الله وسائر الصحابة.

لأن كل مسلم عاقل سليم الحس يعلم أن عبد الله لم يجحدها ولا أنكرهما، ولا

دفع أن يكون النبي تلاهما على الأمة وأخبر أنهما منزلتان من عند الله، وأنه أمر بأن يقولهما على ما قيل له في أولهما، وكيف يمكن ابن مسعود أو غيره من الصحابة جحد ذلك وإنكاره، وذلك مما قد أعلنه الرسول وأظهره، وتلاه وكرره، وصلى به وجهر به في قراءته، وخبر أنه من أفضل ما أنزل عليه، وكشف عن ذلك وأبانه».

ثم قال الباقلاني – رحمه الله –: «إن عبد الله بن مسعود لا يجوز منه مع عقله وتمييزه وجريان التكليف عليه أن يحمل نفسه على جحد المعوذتين وإنكار نزولهما، وأن الله أوحى بهما إلى نبيه.

ومما يوضح ذلك ويبينه أنه لو كان قد جحد المعوذتين وأنكرهما مع ظهور أمرهما وإقرار جميع الصحابة بهما؛ لم يكن بد من أن يدعوه داع إلى ذلك، وأن يكون هناك سبب بعثه عليه ولو كان هناك سبب حداه على ذلك وحركه للخلاف فيه؛ لوجب في موضع العادة أن يحتج به ويذكره ويعيد به ويبديء، ويكثر اعتداده له، وتعويله عليه، وظهوره عنه وانتشاره وحصوله العلم به؛ إذ كان خلافا في أمر عظيم وخطر جسيم...

.

ولو كان منه هذا الخلاف مع الصحابة لوجب أن يعظم ردهم عليه، ويغلظ قولهم له، والحكم عليه بالكفر والردة، وأنه بمثابة من جحد جميع كتاب الله، وأن يطالبوا الإمام بإقامة حق الله عليه في ذلك.

وفي عدم ظهور ذلك كله وحدوثه أوضح دليل على أنه لم يكن منه – قط – جحد المعوذتين وإنكار لكونهما قرآنا منزلا»[1].

وقال الباقلاني: «لم ينكر ابن مسعود كونهما من القرآن وإنما أنكر إثباتهما في

([1]) نقل هذا عن الباقلاني: سيد صقر في هامش «تأويل مشكل القرآن» بتحقيقه ص: (٤٣ – ٤٤).

المصحف فإنه كان يرى أن لا يكتب في المصحف شيئا إلا إن كان النبي – صلى الله عليه وسلم – أذن في كتابته فيه، وكأنه لم يبلغه الإذن في ذلك.

قال: فهذا تأويل منه، وليس جحدا لكونهما قرآنا» اهـ[1].

قلت: وتلاحظ الأمور التالية:

١– أن الباقلاني – رحمه الله – في الوقت الذي قبل فيه الروايات عن ابن مسعود في إنكاره للمعوذتين، وتأولها، في الوقت الذي رد فيه الروايات عن أبي بن كعب في كتابته لسورتي القنوت.

٢– أن الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢ هـ) استحسن تأويل الباقلاني وقال: «هو تأويل حسن إلا أن الرواية الصحيحة الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك حيث جاء فيها: «ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله» نعم يمكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف فيتمشى التأويل المذكور» اهـ[2].

٣– يمكن تأول ما ورد عن أبي بن كعب من كتابته لدعاء القنوت في مصحفه أنه لم يكتبه على أنه قرآن وإنما كان – رضي الله عنه – يكتبه على أنه دعاء سمعه من الرسول – صلى الله عليه وسلم –، ويسهل تصور هذا إذا علمنا أن بعض الصحابة كان يكتب تفسير الآيات على هامش الصفحة التي فيها القرآن، أو بين الآيات نفسها، ويؤكده: أن الروايات المتواترة عنه في القرآن ليس فيها هذا الدعاء، وأنه لو كان يكتبه على أنه قرآن لما أقر إسقاطها من المصحف الذي جمعه عثمان بن عفان –

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٧٤٣/٨).

(٢) ما سبق.

رضي الله عنهم أجمعين – والله أعلم.

الاتجاه الثاني: الرد والتكذيب للروايات التي اعتمدت عليها هذه الشبهة، وحجتهم في هذا التكذيب أنه قد تواتر عن عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب – رضي الله عنهما – بعض القراءات المتواترة:

فأسند عاصم قراءته إلى علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما.

وأسند نافع وابن كثير وأبو عمرو قراءته إلى أبي بن كعب ري الله عنه.

وأسند حمزة قراءته إلى علي بن أبي طالب وعثمان وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم.

وكذا الكسائي لأنه قرأ على حمزة[1].

وقد ثبتت الفاتحة والمعوذتان في هذه القراءات المتواترة عنهما، ولم ينقل فيها ما نسب إلى ابن مسعود وأبي بن كعب من سورة دعاء القنوت؛ فكان في هذا ما يدل على كذب ما نسب إليهما وبطلانه.

ونقل هذا عن الباقلاني (ت: ٤٠٣ هـ) [في قضية أبي بن كعب خاصة] وابن حزم (ت: ٤٥٦ هـ) والرازي (ت: ٦٠٦ هـ) والنووي (ت: ٦٧٦ هـ) على ما نبينه:

١– أما الباقلاني فقال: «ثم إذا صرنا إلى القول فيما روى عنه من إثبات هذا الدعاء في مصحفه؛ لم نجده ظاهرًا منتشرًا ولا مما يلزم قلوبنا العلم بصحته، ويلزمنا الإقرار به والقطع على «أبي» بأنه كتب ذلك، بل إنما يروى ذلك من طرق يسيرة نزرة، رواية الآحاد التي لا توجب العلم ولا تقطع العذر ولا ينبغي لمسلم – عرف فضل «أبي» وعقله وحسن هديه، وكثرة علمه ومعرفته بنظم القرآن، وما هو منه، مما ليس من

(١) «التبصرة» ص: (٤٤ – ٧٤).

جملته – أن ينسب إليه أنه كتب دعاء القنوت في مصحفه أو اعتقد أنه قرآن فإن اعتقاد كونه قرآنا أبين وأفحش في الغلط من كتابته في المصحف..فإذا كان كذلك سقط التعلق بهذه الرواية سقوطًا ظاهرًا.

ومما يدل على وهاء هذا الخبر عن «أبي» علمنا بأن «عثمان» تشدد في قبض المصاحف المخالفة لمصحفه وفي المطالبة بها وتحريقها، وإذا كان ذلك كذلك؛ لكانت العادة توجب أن يكون «مصحف أبي» أول مقبوض ومأخوذ، وقد جاءت الرواية عن محمد والطفيل ابني أبي بن كعب أنهما قالا لوفد أصحاب عبد الله عليهما بطلب مصحف أبيهما: «إن عثمان قد قبضه منه».

وإذا كان ذلك كذلك وجب أن يكون «مصحف أبي» الذي فيه إثبات هذا الدعاء – إن كان ذلك على ما روي – مما قد أخذ وقبض فكيف بقي حتى رآه الناس ورووا أنه كان عند أنس بن مالك، ويقول بعضهم: هذا لا أصل له، وقد رأينا «مصحف أنس» الذي ذكر أنه «مصحف أبي» وكان موافقا لمصحف الجماعة بغير زيادة ولا نقصان؟.

ولو صح وثبت أنه وجد مصحف ينسب إلى «أبي» فيه دعاء القنوت لوجب أن يعلم أنه مكذوب موضوع، قصد بوضعه إفساد الدين، وتفريق كلمة المسلمين والقدح في نقلهم والطعن في مصحفهم الذي هو إمامهم» اهـ[١].

٢– أما ابن حزم فقال: «كل ما روي عن ابن مسعود أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن في مصحفه؛ فكذب موضوع لا يصح وإنما صحت عنه قراءة عاصم عن زر

---

(١) «الانتصار» لوحة: (٨٠/أ) بواسطة نقل سيد صقر في هامش «تأويل مشكل القرآن» بتحقيقه ص: [٤٧].

بن حبيش عن ابن مسعود وفيها أم القرآن والمعوذتان» اهـ[1].

وقال أيضا: «أما قولهم: إن مصحف عبد الله بن مسعود خلاف مصحفنا؛ فباطل وكذب وإفك، مصحف عبد الله إنما فيه قراءته بلا شك، وقراءته هي قراءة عاصم المشهورة عند جميع أهل الإسلام في شرق الدنيا وغربها، نقرأ بها وبغيرها مما قد صح أنه كله منزل من عند الله تعالى»اهـ[2].

٣- أما الرازي فقال: «نقل في الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة من القرآن، وكان ينكر كون المعوذتين من القرآن.

واعلم أن هذا في غاية الصعوبة؛ لأنا إن قلنا: إن النقل المتواتر كان حاصلًا في عصر الصحابة بكون سورة الفاتحة من القرآن فحينئذ كان ابن مسعود عالما بذلك، فإنكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل.

وإن قلنا: إن النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصلًا في ذلك الزمان فهذا يقتضي أن يقال: إن نقل القرآن ليس بمتواتر في الأصل وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية.

والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة»اهـ[3].

---

(١) «المحلى» (١٣/١).

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٧٧/٢) وقال ذلك في معرض رده على اعتراض اليهود والنصارى به على المسلمين.

(٣) «التفسير الكبير» (١ - ٢١٨)، وتقدم ص: [٢٧٧] الجواب عن هذه العقدة التي يراها الرازي.

٤- أما النووي فقال: «أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منهما شيئا كفر.

وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح» اهـ[١].

قلت: وتلاحظ الأمور التالية:

١- أن العلماء الذين حكموا بكذب هذه الروايات وردها لم يغفلوا - إن شاء الله - عن صحة أسانيد بعضها، ولكنهم - رحمهم الله - رأوا أن هذه الروايات مع صحة سندها تتضمن علة قادحة في المتن، وهي مخالفتها لما تواتر عن ابن مسعود وأبي بن كعب، ومعلوم أن العلة الخفية القادحة يكون الظاهر السلامة منها؛ لذلك حكموا بكذب هذه الروايات وردها والله أعلم.

٢- ما نسب إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من حذفه للفاتحة لم أقف على أسانيده لكن أورد السيوطي الأثرين التاليين:

(أ) عن محمد بن سيرين: «أن أبي بن كعب كان يكتب فاتحة الكتاب والمعوذتين واللهم إنا نستعينك واللهم إياك نعبد ولم يكتب ابن مسعود شيئًا منهن، وكتب عثمان منهن فاتحة الكتاب والمعوذتين»[٢].

(ب) عن إبراهيم: «كان عبد الله لا يكتب فاتحة الكتاب في المصحف وقال

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٨/٧٤٣).

(٢) عزاه في «الدر المنثور» (١/١٠) إلى عبد بن حميد ومحمد بن نصر المروزي في كتاب «الصلاة» وابن الأنباري في «المصاحف». وعزاه في «الإتقان» (أبو الفضل) (١/١٨٤) إلى أبي عبيد وقال في «الإتقان» (١/٢٢٢) أيضا: «أخرجه أبو عبيد بسند صحيح» اهـ.

لو كتبتها لكتبت في أول كل شيء»[1].

وهذان الأثران ليس فيهما أن ابن مسعود ينكر قرآنية الفاتحة، بل في الأثر الثاني ما يثبت أنه يرى قرآنيتها ويعلل عدم كتابتها بأنه يرى أن تكتب أول كل شيء، وهذا منه تعظيم للفاتحة، غايته - والله أعلم - حمل الناس على حفظها في الصدور لاحتياجهم إليها في صلواتهم والله أعلم.

٣- أن الباقلاني يكذب ما نسب إلى أبي بن كعب من كتابته دعاء القنوت في مصحفه في الوقت الذي قبل فيه ما نسب إلى ابن مسعود من عدم كتابته للمعوذتين في مصحفه، وتأوله كما سبق في الاتجاه الأول.

الخلاصة:

أن الروايات عن ابن مسعود رضي الله عنه في عدم كتابته للمعوذتين وعن أبي بن كعب رضي الله عنه في كتابته دعاء القنوت في مصحفه يجاب عنها بأحد مسلكين:

المسلك الأول: إما ردها وتكذيبها وعدم قبولها لمخالفتها المتواتر عنهما، واللائق بهما.

المسلك الثاني: وإما بقبولها وتأولها كما يلي:

بالنسبة لعبد الله بن مسعود يقال: إنه لم ينكر قرآنية المعوذتين وإنما أنكر كتابتهما في المصحف، وكذا الفاتحة لأن الواجب على كل مسلم حفظها في صدره.

وبالنسبة لأبي بن كعب يقال: إنه لم يكتب دعاء القنوت في مصحفه على أنه قرآن، وإنما لأنه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورآه يحافظ عليه.

---

(١) عزاه في «الدر المنثور» (١/١٠) إلى عبد بن حميد. ثم رأيت القرطبي في تفسيره (١/١١٤) يسوقها بإسناد ابن الأنباري عنه، وإسناده صحيح والله أعلم.

ويؤكد هذا أن المتواتر عنهما هو ما عليه الجماعة والله أعلم.

وبهذا تسقط هذه الشبهة – إن شاء الله تعالى – وبالله التوفيق.

الفصل الثالث

رد الشبه في رسم المصحف

يعد رسم المصحف العثماني ركنا من أركان القراءة الصحيحة المقبولة؛ لذا كان الطعن فيه، تشكيكا في صحة القراءات.

من أجل ذلك حرص الملحدون على استغلال بعض الروايات يطعنون بها في صحة رسم المصحف العثماني، ليصلوا بذلك إلى إسقاط القراءات أو التشكيك فيها على أدنى الأحوال.

وفي هذا المجال قرر علماء القراءات الحقائق التالية:

١- أن الصحابة كانوا من أحرص الناس على نقل القرآن إلى الأمة بأعلى درجات الضبط والإتقان.

٢- أن المصحف العثماني موافق في رسمه للقراءة التي تلقاها الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على وفق الحرف الذي أراد عثمان - رضي الله عنه - جمع الناس عليه.

٣- أن رسم المصحف العثماني منقول إلينا خلفا عن سلف كما كتبه الصحابة - رضوان الله عليهم - دون زيادة أو نقص، غير الشكل والنقط.

٤- أن شكل القرآن ونقطه يعتمد على القراءات المتلقاه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

هذه الحقائق أراد بعض الملحدين إبطالها فجاء بشبه، واستند إلى روايات بعضها باطل وبعضها صحيح وضعها الملحدون في غير موضعها فلم ينفع كيدهم شيئًا - بحمد الله - إذ أن الله حفظ كتابه.

وسأورد هذه الشبه مع ردها إن شاء الله تعالى.

الشبهة الأولى: وقوع الخطأ في رسم المصحف، واستمرار القراءة على مقتضى ذلك الخطأ.

وتقوم هذه الشبهة على الآثار التالية:

١- عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، وعن قوله - تعالى -: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢]، وعن قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [المائدة: ٦٩].

فقالت: يابن أخي هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب»[١].

قلت: تقصد - رضي الله عنها - أن الأصل: [إن هـذين] بالنصب [والمقيمون] بالرفع عطفًا على المرفوع قبلها، [والصابئين] عطفًا على المنصوب قبلها.

٢- عن الزبير أبي خالد قال: قلت لأبان بن عثمان بن عفان: «ما شأنها كتبت: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ما بين يديها وما خلفها رفع وهي نصب؟.

قال: إن الكاتب لما كتب: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ حتى إذا بلغ

---

(١) أخرجه الفراء في «معاني القرآن» بسنده (١/١٠٦)، (٢/١٨٣) وأبو عبيد في «فضائل القرآن» ص: [٢٢٩] تحت رقم: [٥٥٦] والطبري في تفسيره (شاكر) (٩/٣٩٥) وابن أبي داود في «المصاحف» ص: [٤٣]، والداني في «المقنع» ص: [١٢٢]، من طريق أبي عبيد. وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٧٤٤) إلى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر وساقه في «الإتقان» (٢/ ٢٦٩) (أبو الفضل) بإسناد أبي عبيد وقال: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين» اهـ.

قال: ما أكتب؟.

قيل له: أكتب: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ فكتب ما قيل له.»(١).

٣- عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النور: ٢٧]، قال: «إنما هي خطأ من الكاتب: (حتى تستأذنوا وتسلموا)»(٢).

٤- عن عكرمة عن ابن عباس: «أنه كان يقرأ قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾] [الرعد: ٣١]، أنه كان يقرؤها: (أفلم يتبين الذين آمنوا).

قال: كتب الكاتب الأخرى وهو ناعس»(٣).

---

(١) أثر ضعيف: أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» ص: [٢٣١] تحت رقم: [٥٥٨]، والطبري في تفسيره (شاكر) (٩/٣٩٤ - ٣٩٥)، وابن أبي داود في «المصاحف» ص: (٤٢ - ٤٣). قلت: مدار طرقه عندهم على: «الزبير أبي خالد» مجهول العين والحال، ترجم له البخاري في «تاريخه الكبير» (٣/٤١٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/٥٨١)، وابن حبان في «الثقات» (٦/٣٣٣)، ولم يزيدوا في ترجمته على سطر واحد نصه: «أبو خالد شيخ يروي عن أبان بن عثمان، روى عنه حماد بن سلمة» اهـ. وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٧٤٤)، إلى عبد بن حميد وابن المنذر. وقع في «فضائل القرآن» لأبي عبيد: «الزبير أبو عبد السلام» بدلا من «الزبير أبو خالد» ويغلب على ظني أنه تصحيف. والزبير أبو عبد السلام له ترجمة في «التاريخ الكبير» (٣/٣٧٨)، و«الجرح والتعديل» (٣/٥٨٤)، و«تعجيل المنفعة» ص: [١٣٥]، وهو مجهول الحال فالأثر ضعيف على أي حال والله أعلم.

(٢) أثر صحيح: أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» ص: [٢٦٣] تحت رقم: [٦٣٧]، والطبري في تفسيره (دار الفكر) (١٨/١٠٩)، بأسانيد صحيحة، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/٣٩٦)، وصححه على شرط الشيخين. وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٦/١٧١)، إلى الفريابي وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن الأنباري في «المصاحف»، والبيهقي في «شعب الإيمان»، والضياء في «المختارة».

(٣) أثر صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (شاكر) (١٦/٤٥٢)، وصححه الشيخ/ محمود شاكر.

٥- عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال: «لما فرغ من المصحف أتي به عثمان فنظر فيه فقال: «قد أحسنتم وأجملتم أرى فيه شيئا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها»(١).

---

(١) أثر حسن لغيره: أخرجه ابن أبي داود في كتاب «المصاحف» ص: [٤١]، وابن أشته في كتاب «المصاحف» وساقه بسنده السيوطي في «الإتقان» (أبو الفضل) (٢٧٢/٢)، ولفظه: «عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر قال: «لما فرغ من «المصحف» أتي به عثمان فنظر فيه فقال: أحسنتم وأجملتم، أرى شيئا سنقيمه بألسنتنا». قلت: «وعبد الأعلى بن عبد الله بن عامر» مقبول كما قال الحافظ في «التقريب» ص: [٣٣١]، وفي «السند» أيضا الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله الدوسي صدوق يهم كما في «التقريب» ص: [١٤٦]. لكن يشهد له ويرقيه إلى مرتبة الحسن لغيره ما يلي: ١- ما رواه ابن أبي داود في «المصاحف» ص: [٤١]، من طريق يونس بن حبيب عن بكر بن بكار قال حدثنا أصحابنا عن أبي عمرو عن قتادة أن عثمان لما رفع إليه «المصحف» قال: «إن فيه لحنا ستقيمه العرب بألسنتها». قلت: هذا أثر ضعيف لما يلي: قتادة لم يسمع من عثمان، «المراسيل» لابن أبي حاتم ص: [١٣٩]. جهالة أصحاب بكر بن بكار. بكر بن بكار سيء الحفظ، «لسان الميزان» (٤٨/٢). ٢- وما رواه ابن أبي داود في «المصاحف» ص: [٤١]، من طريق يونس بن حبيب عن أبي داود عن عمران بن دوار القطان عن قتادة عن نصر بن عاصم الليثي عن عبد الله بن فطيمة عن يحي بن يعمر قال: قال عثمان بن عفان - رضي الله عنه -: «في القرآن لحن ستقيمه العرب بألسنتها». ورواه من طريق إسحاق بن إبراهيم عن أبي داود به. ورواه الداني في «المقنع» ص: [١٢١]، من طريق أحمد بن زهير عن عمرو بن مرزوق عن عمران به. قلت: هذا أثر ضعيف، لما يلي: قتادة مدلس وقد عنعن، «تعريف أهل التقديس» (دار الكتب العلمية) ص: [١٠٢]. عبد الله بن فطيمة مجهول الحال، «التاريخ الكبير» (١٧٠/٥)، «الثقات» لابن حبان (٤١/٧). يحيى بن يعمر لم يسمع من عثمان، «المقنع» ص: [١١١]. وقد أشار البخاري في «التاريخ الكبير» (١٧٠/٥)، إلى انقطاع هذا الطريق فقال: «عبد الله بن فطيمة عن يحيى بن يعمر، روى قتادة عن نصر بن عاصم، منقطع» اهـ، ولم يزد على هذا في ترجمته، وكذا ابن حبان في «الثقات». ويلاحظ ما يلي: (أ) وقع في كتاب «المصاحف» لابن أبي داود ص: [٤١]، «عمران بن داود» بالدال المهملة، وهو تصحيف، والصواب: «عمران بن داور» بالراء المهملة، كما نص عليه في «التقريب» ص: [٤٢٩]. (ب) ووقع فيه أيضا وفي «التاريخ الكبير» للبخاري (١٧٠/٥): «عبد الله بن فطيمة»، وفي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١٣٧/٥): «عبد الله بن أبي فطيمة» وكذا في «المقنع» للداني ص: [١٢١]، وهما واحد. (ج) وما رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» ص: [٢٢٦] تحت رقم: [٥٥٥]، عن حجاج عن هارون بن موسى عن الزبير بن الخريت عن عكرمة قال: لما كتبت «المصاحف» عرضت على عثمان فوجد فيها حروفا من اللحن، فقال: «دعوها فإن العرب ستغيرها (أو قال: ستعربها) بألسنتها، ولو كان الكاتب من ثقيف =

٦- عن عكرمة الطائي قال: «لما أتي عثمان - رضي الله عنه - المصحف رأى شيئًا من لحن فقال: لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا»[١].

وقد حكى ابن قتيبة (ت: ٢٧٦ هـ) عن الطاعنين في القرآن احتجاجهم بهذه الآثار في نسبة الخطأ إلى القرآن العظيم[٢].

الرد على الشبهة الأولى:

يتلخص الرد على هذه الشبهة في أحد الطريقين التاليين:

الأول: النظر في هذه الآثار من جهة السند.

الثاني: النظر في هذه الآثار من جهة المتن.

أما من جهة السند:

فإن هذه الآثار على قسمين:

(أ) آثار في درجة القبول، إما صحيحة السند وإما حسنة السند وإما ضعيفة

=

والمملي من هذيل لم توجد هذه الحروف». قلت: وهو أثر منقطع عكرمة لم يسمع عثمان كما قال الداني في «المقنع» ص: [١١٩]. ومجموع هذه الأسانيد يقوي الأثر السابق ويرقيه إلى درجة الحسن لغيره والله أعلم.

(١) أثر حسن لغيره: أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» ص: [٢٢٦] تحت رقم: [٥٥٥]، وابن أبي داود في «المصاحف» ص: [٤٢]، والمعاني في «المقنع» ص: (١٢٠ - ١٢١). وعزاه السيوطي في «الإتقان» (شاكر) (٢٧٩/٢)، إلى ابن الأنباري في كتاب «الرد على من خلف مصحف عثمان» وابن أشته في كتاب «المصاحف». قلت: الأثر أعله الداني بالانقطاع فإن عكرمة لم يسمع من عثمان، «المقنع» ص: [١١٩]. لكن الأثر ورد ما يقويه ويرقيه إلى مرتبة الحسن لغيره انظر الأثر الذي قبله.

(٢) «تأويل مشكل القرآن» ص: (٢٥ - ٢٦، ٥٠).

السند قد تقوَّت ببعضها وترقت إلى مرتبة الحسن لغيره.

وهي التي تحمل الأرقام التالية: (١، ٣، ٤، ٥، ٦).

(ب) آثار ضعيفة السند، وهو الأثر رقم: [٢].

وهذا الأثر الضعيف لا نتشاغل بالرد عليه.

وأما الجواب عن الآثار الأخرى فهو التالي:

ما روى عن عائشة: «أخطأوا في الكتاب» وابن عباس: «إنما هي خطأ من الكاتب» فإن مرادهما – رضي الله عنهما – بالخطأ: أنهم أخطأوا في اختيار الأولى من الأحرف السبعة بجمع الناس عليه، لا أن الذين كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز لأن ما لا يجوز مردود بإجماع، وإن طالت مدة وقوعه، وعظم قدر موقعه، وهذا جواب ابن أشته[1] (ت: ٣٦٠ هـ) وابن جبارة أحمد بن محمد المقدسي[2] (ت: ٧٢٨ هـ) ونقله الداني[3] (ت: ٤٤٤ هـ) عن بعض أهل العلم.

ما روي عن عثمان – رضي الله عنه –: «قد أحسنتم وأجملتم أرى فيه شيئًا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها» فكلها ابتداء روايات ضعيفة لا يقوم بواحد منها حجة عند الانفراد، ومن ثم فلا حجة فيها إلا إذا اعتضد بعضها ببعض ويلاحظ التالي:

(أ) أن ابن أشته أخرجه في كتاب «المصاحف» بلفظ: «عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر قال: «لما فرغ من المصحف أتي به عثمان فنظر فيه فقال: «أحسنتم

(١) نقله في «الإتقان» (أبو الفضل) (٢/٢٧٢ – ٢٧٣).

(٢) ما سبق.

(٣) «المقنع» ص: [١٢٢].

وأجملتم أرى شيئًا سنقيمه بألسنتنا»[1].

(ب) والأثر بهذا اللفظ الذي في رواية ابن أشته لا إشكال فيه، بل به يتضح معنى اللفظ المتقدم - فلا بد أن تحمل الروايات على معنى هذه الرواية تحسينًا لها وإلا وجب ردها لأن متنها لا يقوى على معارضة المتواتر من القرآن لو كان هذا المتن صحيحا فكيف وهو متهافت لا يقوم إلا مستندًا على غيره؟ - فكأن المصحف عرض على عثمان - رضي الله عنه - عقب الفراغ من كتابته فرأى فيه شيئًا مكتوبًا على غير لسان قريش، كما وقع لهم في لفظة: ﴿التابوه﴾ و[التابوت﴾؛ فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وفى بهذا عند العرض والتقويم ولم يترك فيه شيئًا، ولعل من روى تلك الآثار السابقة عنه حرفها، ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن عثمان فلزم منه ما لزم من الإشكال.

وهذا جواب ابن أشته[2] (ت: ٣٦٠ هـ).

قلت: ويلاحظ ما يلي:

١- أن هذا الجواب مبني على أن معنى «اللحن» في الروايات السابقة اللغة، وهذا المعنى قررته كتب اللغة في معاني هذه المادة: «ل. ح. ن»[3].

٢- وهذا المعنى في تفسير كلمة «اللحن» ذكره ابن أبي داود عقب إيراده لقول عثمان بن عفان - رضي الله عنه -: «أرى فيه شيئا من لحن ستقيمه العرب

---

(١) تقدم تخريجه ص: [٢٨٧]، وانظر: «الإتقان» (أبو الفضل) (٢٧٢/٢).

(٢) «الإتقان» (أبو الفضل) (٢٧١/٢ - ٢٧٢).

(٣) «لسان العرب» (٣٧٩/١٣ - ٣٨٣).

بألسنتها».

قال ابن أبي داود – رحمه الله –: «هذا – عندي – يعني بلغتها وإلا لو كان فيه لحن لا يجوز في كلام العرب جميعا لما استجاز أن يبعث به إلى قوم يقرأونه» اهـ(1).

وقال أيضا في موضع آخر: «لا يجوز أن يجتمع أهل الأمصار كلها وأصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – معهم على الخطأ وخاصة في كتاب الله – عز وجل – وفي سنن الصلاة» اهـ(2).

٣– أن المقصود فيما سبق باللغات أنهم كتبوه بلغات نزل بها القرآن في قراءات غير القراءة التي أراد عثمان – رضي الله عنه – جمع الصحابة عليها، وهي القراءة على وفق لسان قريش.

قلت: فسر بعض أهل العلم كلمة «اللحن» بـ «القراءة واللغة» والمعنى: إن في القرآن ورسم مصحفه وجهًا في القراءة لا تلين به ألسنة العرب جميعًا، ولكنها لا تلبث أن تلين به ألسنتهم بالمران وكثرة التلاوة للقرآن العظيم بهذا الوجه.

ومثل لذلك بكلمة ﴿الصراط﴾ بالصاد المبدلة من السين فتقرأ العرب بالصاد عملا بالرسم وبالسين عملًا بالأصل(3).

قلت: وفسر آخرون كلمة «اللحن» بـ «اللغة وطريقة الكلام» ورجحوا أن

---

(1) «المصاحف» لابن أبي داود ص: [٤١].

(2) «المصاحف» لابن أبي داود ص: [٨٧].

(3) «مناهل العرفان» (١/٣٨٠).

يكون المقصود بقول عثمان – رضي الله عنه – إنما هو تلاوة الحروف المرسومة بزيادة حرف أو نقصانه مما لو قريء على وجهه لتغير اللفظ وفسد المعنى أي أن هناك كلمات على القاريء أن يقيم قراءتها وفقا لما تلقاه وسمعه دون ما يجده مكتوبًا في الخط[1].

قلت: هذا قاله ابن أشته (ت: ٣٦٠ هـ) في جوابه عن قول عثمان – رضي الله عنه[2].

قال أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤ هـ) بعد أن قرر نحوا مما سبق: «فإن قيل: فما معنى قول عثمان – رضي الله عنه – في آخر هذا الخبر: «لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف» قلت: معناه أي لم توجد فيه مرسومة بتلك الصور المبنية على المعاني دون الألفاظ المخالفة لذلك؛ إذ كانت قريش ومن ولي نسخ المصاحف من غيرها قد استعملوا ذلك في كثير من الكتابة وسلكوا فيها تلك الطريقة، ولم تكن ثقيف وهذيل مع فصاحتهما يستعملان ذلك، فلو أنهما وليتا من أمر المصاحف ما وليه من تقدم من المهاجرين والأنصار لرسمتا جميع تلك الحروف على حال استقرارها في اللفظ ووجودها في المنطق دون المعاني والوجوه؛ إذ ذلك هو المعهود عندهما والذي جرى عليه استعمالهما.

هذا تأويل قول عثمان – عندي – لو ثبت وجاء مجيء الحجة وبالله التوفيق»

---

(1) «المقنع» ص: (١١٩ – ١٢٠).

(2) «الإتقان» (أبو الفضل) (٢/٢٧١).

اهـ[1].

أما من جهة المتن: فيقال: كيف يظن بالصحابة:

أولا: أنهم يلحنون في الكلام فضلًا عن القرآن وهم الفصحاء اللد؟.

ثانيا: كيف يظن بهم ذلك في القرآن الذي تلقوه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - كما أنزل وحفظوه وضبطوه وأتقنوه؟.

ثالثا: كيف يظن بهم اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟.

رابعا: كيف يظن بهم عدم تنبههم ورجوعهم عنه؟.

خامسا: كيف يظن بعثمان أنه ينهي عن تغييره؟.

سادسا: كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، والقرآن مروي بالتواتر خلفا عن سلف؟.

هذا مما يستحيل عقلًا وشرعًا.

ويؤكد هذا أن عثمان - رضي الله عنه - لم يكتب مصحفًا واحدًا بل كتب عدة مصاحف.

فإن قيل: إن اللحن وقع في جميعها.

---

(١) «المقنع» ص: [١٢٠]. فائدة: قلت جواب أبي عمرو الداني مبني على أصل له في رسم المصحف بينه في موضع آخر من كتبه حيث يقول: «وليس شيء من الرسم ولا من النقط اصطلح عليه السلف - رضوان الله عليهم - إلا وقد حاولوا به وجها من الصحة والصواب، وقصدوا به طريقا من اللغة والقياس لموقعهم من العلم ومكانهم من الفصاحة، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم» اهـ، «المحكم» ص: [١٩٦]. فهو - رحمة الله عليه - يرى أن ظواهر الرسم القرآني في المصحف العثماني معلله بعلل لغوية ونحوية، وأن مراعاة هذه العلل ما كان ممكنا لو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل فهم لو ولوا نسخ المصاحف لرسموا الكلمات وفقا للفظها دون زيادة حرف في رسمها أو حذف شيء من رموزها لأنهم لا يراعون في كتابتهم الوجوه والمعاني، «رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية» ص: (٢١٧ - ٢١٨).

تعقب بأنه لا يمكن ذلك إذ الأمة لا تجتمع على ضلالة.

وإن قيل: إن اللحن وقع في بعضها.

تعقب بأنه اعتراف بصحة بعضها الآخر، ولم يذكر أحد من الناس أن اللحن كان في مصحف دون مصحف، ولم تأت المصاحف قط مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءة وليس ذلك بلحن[1].

قال الطبري (ت: ٣١٠ هـ): «لو كان ذلك خطأ من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كل المصاحف - غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه - بخلاف ما هو في مصحفنا.

وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبي في ذلك ما يدل على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ.

مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخط، لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعلمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوا بألسنتهم ولقنوه الأمة تعليما على وجه الصواب.

وفي نقل المسلمين جميعًا ذلك قراءة على ما هو به في الخط مرسومًا أدل الدليل على صحة ذلك وصوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب» اهـ[2].

وتلاحظ الأمور التالية:

١- أن الطعن في متن الروايات هو من العلة القادحة، ولا يضير حينئذ كون

---

(١) «النشر» (٤٥٩/١)، «الإتقان» (أبو الفضل) (٢٧٠/٢) بتصرف.

(٢) «تفسير الطبري» (شاكر) (٣٩٧/٩ - ٣٩٨).

الظاهر في سندها الصحة.

٢- أن الجمع والتوفيق بين الروايات وما يعارضها مقدم على ردها وتضعيفها بمجرد المخالفة.

خلاصة الرد على هذه الشبهة:

أن الآثار والروايات التي قامت عليها هذه الشبهة لا تخرج عن حالين:

إما أن ترد ويطعن في صحتها لنكارة متنها.

إما أن تقبل وتحمل على معنى سالم من المعارضة من الوجوه التالية:

١- أن تفسر كلمة «أخطأ الكاتب» بالخطأ في اختيار الأولى من الأحرف السبعة.

٢- أن تفسر كلمة «لحن» باللغة والقراءة، ويحمل المعنى على أحد الوجوه التالية:

(أ) أن يكون مراد عثمان - رضي الله عنه -: أن في نسخهم للقرآن لحنًا أي لغة مما نزل به القرآن غير لسان قريش الذي طلب منهم الكتابة به.

(ب) أو أن كان يكون مراده أن في القرآن ورسم المصحف وجهًا في القراءة لا تلين به بعض ألسنة العرب، ولكنها لا تلبث أن تلين به بالمران والتلاوة.

(ج) أو يكون المقصود إنما هو تلاوة الحروف المرسومة بزيادة حرف أو نقصانه مما لو قريء على وجهه لتغير اللفظ وفسد المعنى، فعلى القاريء أن يقيم لسانه وفقا لما تلقاه وسمعه دون ما يجده مكتوبًا في الخط.

الشبهة الثانية:

الحجاج غير أحد عشر حرفًا في مصحف عثمان بن عفان – رضي الله عنه –.

تستند هذه الشبهة على ما جاء عن عوف بن أبي جميلة قال: «إن الحجاج بن يوسف غير في مصحف عثمان أحد عشر حرفًا.

قال كانت في البقرة [آية: ٢٥٩]: ﴿لم يتسن وانظر...﴾ بغير هاء فغيرها: ﴿لم يتسنه﴾ بالهاء.

وكانت في المائدة [آية: ٤٨]: ﴿شريعة ومنهاجا﴾ فغيرها: ﴿شرعة ومنهاجا﴾.

وكانت في يونس [آية: ٢٢]: ﴿هو الذي ينشركم﴾ فغيره: ﴿يسيركم﴾.

وكانت في يوسف [آية: ٤٥]: ﴿أنا آتيكم بتأويله﴾ فغيرها ﴿أنا أنبئكم بتأويله﴾.

وكانت في المؤمنين [آية: ٨٥، ٨٧، ٩٨]: ﴿سيقولون لله﴾...﴿سيقولون لله﴾...﴿سيقولون لله﴾ ثلاثتهن فجعل الأخريين: ﴿الله﴾ ﴿الله﴾.

وكانت في الشعراء في قصة نوح [آية: ١١٦]: "من المخرجين" وفي قصة لوط [الشعراء: ١٦٧] فغير قصة نوح: ﴿من المرجومين﴾ وقصة لوط: ﴿من المخرجين﴾.

وكانت في الزخرف [آية: ٣٢]: "نحن قسمنا بينهم معايشهم" فغيرها: ﴿و﴾.

وكانت في: ﴿ ک ک﴾ [محمد: ١٥]: "من ماء غير ياسن" فغيرها: ﴿ک ک ک ک﴾.

وكانت في الحديد [آية: ٧]: "فالذين آمنوا منكم واتقوا لهم أجر كبير" فغيره: ﴿ﮒ﴾.

وكانت في ﴿إذا الشمس كورت﴾ [آية: ٢٤]: "وما هو على الغيب بظنين" فغيره: [ﯲ]» اهـ (١).

الرد على هذه الشبهة:

يرد على تلك الشبهة بأنها كاذبة باطلة سندًا ومتنًا.

أما سندًا؛ فلأنها من طريق عباد بن صهيب وهو متروك(٢).

أما متنًا؛ فإن الحجاج لو فعل ذلك حقا لنقل إلينا متواترًا؛ لأن هذا مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره، ثم كيف يفعل هذا ويقره علماء عصره ويسكتون ولا ينكرون عليه، ولا يدافعون ولا يستقتلون؟. ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ [سورة ص: ٧].

ثم إن الحجاج كان عاملا على بعض أقطار الإسلام فأني له أن يجمع

---

(١) أثر ضعيف جدا: أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» ص: (٥٩، ١٣٠)، وفي «السند»: «عباد بن صهيب» أحد المتروكين، «لسان الميزان» (٣/٢٣٠).

(٢) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/٣٦٧): «عباد بن صهيب البصري أحد المتروكين...قال ابن المديني «ذهب حديثه» وقال البخاري والنسائي وغيرهما: «متروك» وقال ابن حبان: «كان قدريا داعية، ومع ذلك يروي أشياء إذا سمعها المبتديء في هذه الصناعة شهد لها بالوضع»..وأما أبو داود فقال: «صدوق قدري» وقال أحمد: «ما كان بصاحب كذب وكان عنده من الحديث أمر عظيم» اهـ. قلت: كلام أبي داود وأحمد يدل على: أنه لا يضبط الحديث بمرة لكن هذا عندهما ليس منه بل من غيره فإنه كان إذا سمع من أحد حديثا حدث به ولم يخطر بباله أنه يكذب أحد في الحديث عن رسول الله لأنه كان يعظم ذلك، ومن هنا دخل عليه في حديثه.

المصاحف ويحرقها فيما عدا ولايته التي هو عامل عليها؟.

وإذا فرضنا أن الحجاج كان له من القوة والشوكة ما أسكت به كل الأمة في زمانه على هذا الخرق الواسع في الإسلام والقرآن فما الذي أسكت المسلمين بعد انقضاء عهد الحجاج؟.

وإذا كان الحجاج قد استطاع التحكم في المصاحف والتلاعب فيها بالزيادة والنقصان فكيف استطاع أن يتحكم في قلوب الحفاظ وهم آلاف مؤلفة في ذلك العهد حتى يمحو منها ويثبت ما يريد؟.

هذه دعاوى ساقطة، تحمل أدلة سقوطها في ألفاظها وتدل على جرأة القوم وإغراقهم في الجهل والضلال: ﴿**وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ**﴾ [الرعد: ٣٣]، نسأل الله السلامة بمنه وكرمه[١].

وعلى فرض صحة هذه الرواية، فالجواب عليها هو التالي:

نص الرواية يذكر لفظ «غير» أي: بدل، ولا يشترط أن يكون التغيير من الصواب إلى الخطأ بل قد يكون التغيير من الخطأ إلى الصواب، ويكون الخطأ دافعا للتغيير إلى الصواب.

والخطأ المتوقع في هذه الحال هو أن بعض المصاحف كتبت فيها حروف على نحو ما يوجد في قراءة ابن مسعود مما يخالف رسم المصحف العثماني، ويكون الصواب هنا تغييرها إلى مثل ما هي عليه في مصاحف الأمة.

ويرشح هذا ما ذكره ابن قتيبة (ت: ٢٧٦ هـ) من أن «الحجاج وكل عاصما الجحدري، وناجية بن رمح، وعلي بن أصمع بتتبع المصاحف، وأمرهم أن يقطعوا كل

---

(١) من كلام الزرقاني في «مناهل العرفان» (١/٢٦٦ - ٢٦٧).

مصحف وجدوه مخالفا لمصحف عثمان ويعطوا صاحبه ستين درهما.

قال ابن قتيبة: «خبرني بذلك أبو حاتم عن الأصمعي قال: وفي ذلك يقول الشاعر:

وإلا رسوم الدار قفرا كأنها كتاب محاه الباهلي ابن أصمعا» اهـ[1].

وتشير هذه الرواية التي أوردها ابن قتيبة إلى أن الحجاج كان حريصًا على المحافظة على هجاء الكلمات في المصاحف كما هو عليه في مصحف الإمام عثمان بن عفان - رضي الله عنه -.

ومن ثم فإن حرص الحجاج على أن تبقى المصاحف موحدة في هجائها جعله يكل الأمر إلى جماعة من العلماء في عصره لينظروا في المصاحف ويقطعوا أو يمحوا ما كان مخالفًا للمصحف العثماني ويعطوا صاحبه من المال ما يستطيع به أن يحوز على نسخة من المصحف العثماني.

وعلى هذا فإن هناك احتمالًا قويًّا أن يكون أولئك الجماعة قد وجدوا بعض المصاحف لا تخالف المصحف العثماني إلا في حروف يسيرة فرأوا تغييرها فقط دون إتلاف المصحف بكامله، ولعل جزءًا مما قاموا به ارتبط باسم الحجاج لأنه الآمر به، وجاءت الرواية تقول إن الحجاج غير في المصحف أحد عشر حرفًا على أمره بتصحيح تلك المواضع[2] والله أعلم.

هذا الجواب - عندي - لو صح هذا الخبر وبالله التوفيق.

---

(1) «تأويل مشكل القرآن» ص: (١٥ - ٢٥).

(2) «رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية» ص: (٧١٣ - ٧١٤).

الخاتمة:

ينتهي بحمد الله وتوفيقه الرد على الشبه التي طعن بها المبطلون في كتاب الله من خلال القراءات؛ من جهة اختلافها، ومن جهة رسم المصحف، ثم قمت بالرد عليها، ردا موضوعيًا، مدعمًا بالحجة والبرهان، مستعينًا فيه بكلام أهل العلم، ومصنفاتهم المتعددة في ذلك، جزاهم الله خيرا عن الإسلام والمسلمين.

وختاما أسأل الله – تبارك وتعالى – بأن له الحمد لا إله إلا هو الحنان المنان بديع السموات والأرض – ذو الجلال والإكرام – أسأله – سبحانه – أن يتقبل جميع عملي خالصا لوجهه الكريم، وأن يرزقني القبول في الدنيا والآخرة.

المحتويات